الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

و زارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة محمـد خيضر– بسكـــرة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارة

الموضوع

دور الاستثمار الفلاحي في تنشيط التجارة الخارجية

دراسة مقارنة حالة الجزائر بين الفترتين (2007–2025)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية.

تخصص: مالية وتجارة دولية

إعداد الطالب:

– طوير زكريا

الأستاذ المشرف:

– فطوم حوحو

لجنة المناقشة

اعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
– محدة ناصر	– أستاذ	رئيسا	بسكرة
– فطوم حوحو	– أستاذ محاضر أ	مقررا	بسكرة
– بروك مريم	– أستاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2025/2024

الشكر و العرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول عز وجل : "ولئن شكرتم لأزيدنكم"

يقول الرسول ﷺ:"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

الحمد لله الذي نعمنا نعمة العقل سبحانه والشكر له على كل نعمه وفضله وكرمه، وإعانته لنا ومنحنا الرشد والثبات، آمنين أن يتقبله منا خالصا لوجه الكريم.

يسعدني في نهاية مطاف هذه المرحلة العلمية أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان للأستاذة الفاضلة الدكتورة" حوحو فطوم"، المشرفة على هذه المذكرة منذ أن كانت فكرة إلى أن أصبحت واقعا، حيث كان لخبرتها وإرشاداتها أكبر الأثر في إتمام هذه المذكرة بحمد الله، فله مني كل الاحترام والوفاء والتقدير.

كما أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة لمشاركتهم في مناقشة هذه المذكرة وإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم، التي من شأنها أن توجه هذا البحث.

كما لا يفوتني أن أتوجه إلى أساتذتي بأسمى عبارات الود والعرفان على كل ما قدموه لنا خلال مسارنا الدراسي، وإلى كل أعضاء كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير.

ونتوجه بخالص شكرنا إلى كل من ساهم معنا لإتمام هذا العمل من بعيد أو من قريب رادين من المولى عزّ وجل أن يجعل هذا في ميزان حسناتهم

الإهداء

إلى من نذرت عمرها في أداء رسالة، وسعت صابرة للوصول إلى

أعلى درجات النجاح، وكلها أمل للوصول، إلى من غمرتني بحبها ودعائها الدائم لي

إلى ملاكي في الحياة إلى أمي الحبيبة

إلى من كد وعانى وبذل الغالي وأعطى الكثير

إلى من صنع العزة فوق الجبين، ووجدت بجانبه الأمان، إلى من أكن له الهيبة والوقار

إلى والدي العزيز

إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها إلى من عرفت معهم معنى الحياة إلى سندي

ومصدر قوتي إخوتي

وكل من أرى التفاؤل بأعينهم وجميع اصدقائي

إلى زملائي الذين كانوا عونا لي في مشواري الدراسي وكل من علمني حرفا وكل أساتذتي

الكرام ومن وقف إلى جانبي وساعدني وشجعني

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار في القطاع الفلاحي على تنمية الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2014–2024)، حيث يُعد هذا القطاع أحد الركائز المحورية في سياسة التنويع الاقتصادي التي تعتمدها الدولة. وقد ركزت الدراسة على تقييم واقع الاستثمار الفلاحي ودوره في تعزيز الصادرات، مع تحليل التحديات التي تواجهه .وأظهرت النتائج أن القطاع الفلاحي في الجزائر، رغم امتلاكه إمكانيات كبيرة ومتنوعة، لا يزال يعاني من ضعف المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وفي حجم الصادرات مقارنة بإمكاناته الفعلية. كما أشارت الدراسة إلى أن الأداء التصديري للقطاع، وإن شهد تحسنًا نسبيًا في بعض السنوات، إلا أنه لم يصل بعد إلى المستوى الذي يؤهله ليكون بديلًا تنمويًا فاعلاً عن قطاع المحروقات. وفي ضوء ذلك، تؤكد الدراسة على ضرورة تبني سياسات فعالة لتعزيز الاستثمار الفلاحي وتمكينه من لعب دور أكبر في تحقيق التنويع الاقتصادي المنشود.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، الصادرات، الاستثمار الفلاحي.

Abstract:

This study examines the role of agricultural investment in promoting non-hydrocarbon exports in Algeria between 2014 and 2024.

As part of the country's economic diversification strategy, the agricultural sector represents a key alternative to oil and gas exports. The research evaluates the current state of agricultural investment and its impact on export growth, while identifying persistent challenges. Findings reveal that despite Algeria's vast and diverse agricultural potential, the sector remains underdeveloped, contributing minimally to GDP and export volumes compared to its capabilities. Although minor improvements were observed in certain years, the study concludes that the sector's performance falls short of becoming a viable substitute for hydrocarbon exports. Consequently, the paper emphasizes the need for targeted policies to enhance agricultural investment, enabling it to drive economic diversification effectively.

Keywords: agricultural sector, Exports, Agricultural investment.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الشكر وعرفان	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة	أ – ج
الفصل الاول: الإستثمار الفلاحي وعلاقته بالتجارة الخارجية	
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار النظري للإستثمار الفلاحي	03
المطلب الأول: ماهية الإستثمار الفلاحي	03
المطلب الثاني: أهمية وأهداف ومتطلبات الإستثمار الفلاحي	06
المطلب الثالث: محددات ودوافع الإستثمار الفلاحي	09
المبحث الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية	12
المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية وأسباب قيامها	12
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية	13
المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية	14
المبحث الثالث: الإستثمار الفلاحي وعلاقته بالتجارة الخارجية	17
المطلب الأول: التبعية الغذائية	17
المطلب الثاني: محددات تطور الصادرات في الدول النامية	18
المطلب الثالث: تحديات ومشاكل ترقية الصادرات الزراعية	19
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني: دراسة مقارنة حالة الجزائر بين الفترتين (2007–2014) و(2015–2024)	
تمهيد	25
المبحث الاول: واقع الإستثمار الفلاحي في الجزائر للفترة (2007–2014)	26
المطلب الأول: السياسات المتبعة وبرامج الدعم الفلاحي في الجزائر للفترة (2007–2014)	26

المطلب الثاني: تحليل الإنجازات للفترة (2007–2014)	30
المطلب الثالث: متطلبات ترقية الصادرات الزراعية في الجزائر	37
المبحث الثاني: التحولات الجديدة في الإستثمار الفلاحي للفترة (2015–2024)	41
المطلب الأول: السياسات الحديثة في الإستثمار الفلاحي للفترة (2015–2024)	41
المطلب الثاني: دور القطاع الخاص والإستثمارات الأجنبية	45
المطلب الثالث: الإبتكار والتكنولوجيا في الفلاحة	48
المطلب الرابع: الإنجازات والتحديات الحديثة	50
المبحث الثالث: تقييم السياسات الفلاحية في الجزائر	57
المطلب الأول: نقاط القوة والضعف، الفرص والتحديات	57
المطلب الثاني: تقييم القطاع الزراعي على الأمن الغذائي	58
المطلب الثالث: النتائج المستخلصة	60
خلاصة الفصل	63
الخاتمة	65
قائمة المراجع	68
الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1–2)	توزيع الأراضي القابلة للفلاحة في الجزائر 2011	31
(2–2)	توزيع الأراضي المستغلة فعليا في الإنتاج الفلاحي في الجزائر 2011	32
(3–2)	تطور إنتاج المحاصيل الزراعية من 2009 إلى 2014	33
(4–2)	طور إنتاج الحليب من 2009–2014	33
(5–2)	تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية من 2009 إلى 2014	34
(6–2)	يبين قيم الصادرات والواردات للأغذية النباتية الرئيسية للفترة (2002–2015).	34
(7–2)	الصادرات والواردات للأغذية الحيوانية الرئيسية للفترة (2002–2015)	35
(8–2)	نسبة الصادرات والواردات الغذائية للجزائر للفترة (2004–2017)	36
(9–2)	تطور الإنتاج الحبوب موسم 2015–2016 إلى 2020–2021	51
(10–2)	تطور عدد رؤوس الماشية في الجزائر (2015–2019)	51
(11–2)	المشاريع الممولة في إطار قرض الإستغلال الرفيق لزراعة الحبوب	52
(12–2)	تطور تمويل شعبة الخضروات حسب المواسم الفلاحية (2014–2019)	53
(13–2)	تطور تمويل شعبة الحبوب خلال الفترة.(2014–2019)	53
(14–2)	تطور تمويل شعبة الخضروات خلال الفترة (2014–2019)	54
(15–2)	الواردات الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2015–2021)	55
(16–2)	الصادرات الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2015–2021)	56
(17–2)	معدل الإكتفاء الذاتي بالنسبة للمنتجات الزراعية الأساسية للفترة 2007–2015	59
(18–2)	نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000–2008	61

مـــقدمـــة

تُمثل التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق نموها الاقتصادي، حيث توليها أهمية كبيرة نظرًا لدورها الحيوي في تدفق السلع والخدمات عبر الحدود، مما يُسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول. ومن هذا المنطلق تسعى العديد من البلدان إلى تنويع أنشطتها التجارية الخارجية وزيادة فعاليتها من خلال اعتماد سياسات اقتصادية تهدف إلى تعظيم مساهمة مختلف القطاعات في النمو. وقد ازداد الاهتمام بتنويع التجارة الخارجية، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل مفرط على الموارد الطبيعية، حيث يُهيمن قطاع واحد على هيكل الإنتاج والمبادلات التجارية، مما يُعرضها لمخاطر الارتباط بالتقلبات السعرية في الأسواق العالمية. لذا، أصبح تطوير استراتيجيات تنويع التجارة الخارجية ضرورة ملحة لضمان استقرار الاقتصاد وتقليل مخاطر الاعتماد على سلع محدودة.

ويُعد القطاع الفلاحي من بين القطاعات الاستراتيجية التي تلعب دورًا محوريًا في تحفيز الاقتصاد، وذلك من خلال توفير فرص العمل، وتحقيق الأمن الغذائي، والمشاركة في التجارة الخارجية عبر تصدير الفائض من الإنتاج. كما يُشكل الاستثمار في هذا القطاع رافدًا أساسيًا لتنميته وزيادة قدرته التنافسية في الأسواق الدولية.

أما في الجزائر والتي تشابه العديد من الاقتصادات النامية، فلا يزال الاقتصاد يعاني من اختلالات هيكلية، خاصة في القطاعات المرتبطة بالتجارة الخارجية والأمن الغذائي. ويحظى القطاع الفلاحي بأهمية متزايدة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على عائدات المحروقات. لذلك، ركزت الجزائر في السنوات الأخيرة على تعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي كمدخل لتنويع التجارة الخارجية، وجذب العملة الصعبة، سواء عبر زيادة حجم الصادرات غير النفطية أو عبر تعويض الواردات بالإنتاج المحلي، مما يُسهم في تحسين أداء الميزان التجاري.

I. إشكالية الدراسة والأسئلة البحثية:

وعلى ضوء ما سبق يمكننا صياغة إشكالية البحث من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- **كيف ساهم الاستثمار الفلاحي في تنشيط التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة-2024 (2007)؟**

ولكي يتسنى لنا التطرق لمختلف جوانب الموضوع تم تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي اهم المؤشرات الاقتصادية التي تربط بين الاستثمار الفلاحي وحجم التجارة الخارجية؟
2. ما هي اهم المعوقات التي تحد من الاستثمار الفلاحي على التجارة الخارجية؟
3. هل هناك دور للاستثمار الفلاحي في تنمية الصادرات في الجزائر؟

II. فرضيات الدراسة.

وحتى نتمكن من الإجابة عن مختلف التساؤلات المطروحة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات والتي سيتم إما تدعيمها او نفيها:

- **الفرضية الاولى:** الاستثمار الفلاحي له علاقة كبيرة في حجم الصادرات للتجارة الخارجية.
- **الفرضية الثانية:** ليس هناك مساهمة فعلية للصادرات الفلاحية في التجارة الخارجية.
- **الفرضية الثالثة:** ليس هناك دور للاستثمار الفلاحي في تنويع و تنمية الصادرات و ذلك بسبب الاهمال الذي يعاني منه القطاع الا ان السنوات الأخير قد شهدت بعض التغيرات التي أدت الى التقدم بهذا القطاع.

III. منهج الدراسة:

من أجل القيام بهذه الدراسة قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث أنه تم اعتماد على المنهج الوصفي في جانب النظري قمنا بالتطرق فيه إلى تعرف على ماهية الاستثمار الفلاحي والتجارة الخارجية، والمنهج التحليلي اعتمدنا عليه أكثر في الجانب التطبيقي من خلال تحليل البيانات التي تم التحصل عليها، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة.

IV. تصميم البحث:

يختص هذا العنصر المتعلق بتصميم البحث بتحديد مختلف أبعاد البحث وعناصره والتي تتمثل في:

1. **هدف الدراسة:** يعتبر الهدف الأساسي معرفة دور الاستثمار الفلاحي في تنشيط التجارة الخارجية.
2. **نوع الدراسة:** دراسة مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية التجارة الخارجية.
3. **مدى تدخل الباحث:** تم وصف ودراسة الأحداث كما هي بشكل دقيق وصادق وحيادية التحليل لإنتاج علم موضوعي أي كان التدخل بالحد الأدنى.
4. **التخطيط للدراسة:** الدراسة تناوبية (معلمية ثم استشرافية).
5. **وحدة التحليل:** تتمثل في الجزائر.
6. **المدى الزمني:** كان خلال السداسي الثاني للسنة الجامعية 2025/2024.

V. أهمية الدراسة:

في الآونة الأخيرة، أولت العديد من الدول النامية اهتماماً متزايداً بالاستثمار الزراعي نظراً لدوره الفعال في دعم النمو الاقتصادي، حيث يساهم بشكل مباشر في تعزيز وتنويع الصادرات الوطنية. وتعد الجزائر من بين هذه

الدول التي تسعى لتحقيق أهدافها التنموية من خلال تطوير القطاع الفلاحي. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية تقييم مدى فعالية الاستثمارات الزراعية في تحقيق التنويع الاقتصادي المنشود للصادرات الجزائرية.

VI. أسباب أختيار الموضوع:

ان الاسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع هي:

1. الاهتمام المتزايد بالقطاع الفلاحي بالاستثمار فيه في الآونة الاخيرة.
2. محاولات الدولة الجزائرية بالتنويع في الصادرات خارج المحروقات.
3. تعزيز الامن الغذائي عن طريق استغلال الإمكانيات الزراعية الغير مستغلة.

VII. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى:

- توضيح أحوال وأوضاع الاستثمار الفلاحي في الجزائر خلال العقد الاخير.
- اظهار حجم المساهمة الفعلية للصادرات الفلاحية في التجارة الخارجية الجزائرية.
- تحليل أثر الاستثمار الفلاحي في تعزيز وتنويع الصادرات الغير نفطية ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية.

VIII. دراسات سابقة:

تعتبر الدراسات السابقة ركيزة أساسية للبحث العلمي، حيث توفر مرجعية نظرية وعملية تساعد في فهم الإشكالية وتحديد منهجية الدراسة. في هذا الإطار، سنستعرض بإيجاز أهم الأبحاث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع :

- رشيدة مغيث، و ياسمين نور الدين بختة تحت موضوع دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات وتحفيز النمو الإقتصادي حالة الجزائر (مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد نقدي وبنكي). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة تيارت
- تومي إسماعيل مُحَّد تحت موضوع دور الاستثمار الفلاحي في تنويع الصادرات (مذكرة ماستر في العلوم التجارية) كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة بسكرة

الى ان دراستي توجهة توجه شامل نحو الصادرات و الواردات للتجارة الخارجية من فترة 2007 الى وقتنى الحالي بهدف إجابة على الإشكالية المطروحة و الفرضيات كذلك

IX. هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي كما يلي:

- **الفصل الاول (النظري)**:بعنوان الاستثمار الفلاحي و علاقته بالتجارة الخارجية ثم التقسيم الى ثلاث مباحث الأول الاطار النظري الاستثمار الفلاحي، المبحث الثاني الاطار النظري للتجارة الخارجية، أما المبحث الثالث الاستثمار الفلاحي و علاقته بالتجارة الخارجية .
- **الفصل الثاني (التطبيقي)** :بعنوان دراسة مقارنة حالة الجزائر بين الفترتين (2007-2014)و(2015-2024) ، وتم تقسيمه الى ثلاث مباحث، الأول و هو واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر للفترة (2007-2014) و المبحث الثاني التحولات الجديدة في الاستثمار الفلاحي للفترة (2015-2024) أما المبحث الأخير تقييم السياسات الفلاحية في الجزائر.

الفصل الأول

الإستثمار الفلاحي وعلاقته بالتجارة الخارجية

تمهيد:

تعتبر الفلاحة قطاع إسترتيجي من خلاله يتم تحقيق التنمية الاقتصادية للدول، حيث يعبر عن الحاجة المرتبطة بتوفير الغذاء والتي تتأثر بالعديد من المتغيرات المحلية والعالمية، وتتميز هذه الحاجة بكونها على رأس قائمة الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمعات، ويتم السيطرة عليها بالعديد من العوامل والإتجاهات منها التغيرات في أسعار المواد والسلع الغذائية، بالإضافة إلى تأثرها بالتزايد في عدد السكان والتغيرات في الطلب والعرض، كل هذه العوامل والمتغيرات تجعل من إمكانية توفير الغذاء ضرورة حتمية لتحقيق الأمن الغذائي الذي يحقق الإستقرار الاجتماعي والسياسي للأفراد داخل الدول، وهذا ما يؤدي إلى ضرورة الاهتمام بالإستثمار في القطاع الفلاحي نظراً للمزايا التي يحققها، ومن خلال ما سبق سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى الإستثمار الفلاحي والتجارة الخارجية بإعتبارهما أهم المتغيرات التي تحقق النمو والتنمية الاقتصادية من خلال ثلاثة مباحث كالتالي:

- **المبحث الأول**: الإطار النظري الإستثمار الفلاحي.
- **المبحث الثاني**: الإطار النظري التجارة الخارجية.
- **المبحث الثالث**: الإستثمار الفلاحي وعلاقته بالتجارة الخارجية.

المبحث الأول: الإطار النظري للإستثمار الفلاحي

يتميز القطاع الفلاحي بأهمية بالغة في إقتصاديات الدول، ولهذا تزايد الاهتمام به ليكون أهم الأسس للتنمية الاقتصادية، ويعتبر الإستثمار فيه تطويراً لإقتصاد الدولة والعكس صحيح، ومن خلال هذا المبحث سنحاول عرض وتوضيح مفهوم الإستثمار الفلاحي مع إظهار أهم المجالات التي يرتبط بها ومتطلبات تنشيط الإستثمار في هذا القطاع، مع إبراز محددات ودوافع الإستثمار في القطاع الفلاحي.

المطلب الأول: ماهية الإستثمار الفلاحي

يعتبر الإستثمار في مجال الفلاحة من اهم محددات النمو والتنمية الاقتصادية، لكونها تدخل في ضمان الكفاية الغذائية وتوفير العيش الكريم للفرد، ولهذا سنتطرق في هذا المطلب للتعرف على ماهية الإستثمار الفلاحي، خصائصه ومجالاته.

الفرع الأول: تعريف الإستثمار الفلاحي

يعرف الإستثمار بأنه "عملية توظيف الأموال الفائضة في أدوات ومجالات إستثمارية متنوعة بهدف خلق إنتاج جديد أو توسيع الإنتاج الحالي وزيادة تكوين رأس المال على مستوى الاقتصاد والمجتمع أو لتحقيق زيادة فعلية في الثروة". (المعلم و بن كازة، 2023، صفحة 9)

يعرف الإستثمار الفلاحي أحد أنواع الإستثمارات المنتجة، ويأخذ نفس مفهوم الإستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، ونجد المستثمر يتخلى فيه عن رأس المال بشكله النقدي ويقوم بإستبداله بأصول وسلع إنتاجية (كالأراضي) ويقوم بدمجها لإنتاج سلع زراعية لسد حاجيات المستهلكين، والحصول على أفضل عائد ممكن والمتمثل في الربح بالنسبة للمستثمر. (عيادي، دور الإستثمار الفلاحي في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الجزائر (واقع وآفاق)، 2020، صفحة 359)

يعرف بأنه: "تخصيص رأس مال لتطوير وتحسين الأنشطة الفلاحية سواء من قبل الأفراد أو الشركات أو الحكومات". (بن رمضان و نوي، 2024، صفحة 701)

يعرف بأنه: " عملية دمج لعوامل الإنتاج الفلاحي (الأرض، العمل، رأس المال) وتشغيلها بقصد إنتاج مواد فلاحية نباتية وحيوانية لسد حاجيات المستهلكين أي لتغطية الإستهلاك المحلي أساساً". (زهير و ياحي، 2024، صفحة 209)

من خلال ما سبق يمكن تعريف الإستثمار الفلاحي بأنه قيام فرد أو مؤسسة باستثمار خبراتهم أو مواردهم المالية أو جهودهم في تنفيذ مشاريع إقتصادية تهدف إلى توسيع القاعدة الإنتاجية في القطاع الزراعي، من خلال إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى تلك الموجودة بالفعل.

الفرع الثاني: خصائص الإستثمار الفلاحي

يأخذ الاستثمار الفلاحي نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي. إلا أن الاستثمار في القطاع الفلاحي له خصائص تجعله أكثر حساسية من الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة الأخرى، وينفرد الاستثمار الفلاحي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن الاستثمار القطاعات الأخرى وتؤثر على نموه إيجابيا أو سلبيا والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1. الدورة المالية: تختلف الدورة المالية في الزراعية على الصناعة، فالتحقق النقدي في الفلاحة يكون مرة واحدة عند بيع المحصول فقط. ومن ثم فهو ليس عملية مستمرة وتكون الدورة طويلة نسبيا.

2. تختلف السنة المالية في الزراعة عن السنة المالية العادية: إذ أن توقيت العوائد والاستثمارات وإتاحة الفرصة للاستفادة عن السنة المالية من وجهة نظر المحاسبين وإعداد الميزانيات يختلف نوعا ما عن عمل المصارف.

3.الدورة الفلاحية يخضع الاستثمار الفلاحي للدورة الفلاحية: إذ أن الفلاحة تستوجب الإنتاج في سنة وتخصيب الأرض سنة أخرى من أجل تمكين التربة حيث يتم تحسينها وزرعها بمنتوج آخر لطبيعة إنتاجية مختلفة.

4. المخاطرة: أهم معوقات الاستثمار الفلاحي هي أن المخاطر فيه تتجلى بشكل واضح وذلك لدخول العوامل الطبيعية كإشارات التنبؤ إذ يصعب التنبؤ بمستقبل الاستثمار في هذا القطاع في حين نجد أن نسبة المخاطرة في القطاع الصناعي هي أقل وذلك من خلال التنويع في مجال الاستثمار. وفي وقت الذي يستوجب هذا القطاع إلى التنويع بنفس الدرجة بالرغم من اتساع البدائل وتنوعها كما تشترك جميعها في ارتفاع نسبة المخاطرة لتوقع سوء المناخ أو الأوبئة والكوارث الطبيعية.

5.. التكيف: إمكانية التكيف للاستثمار الفلاحي أكبر منها في الاستثمار الصناعي لاختلاف درجات خصوبة الأرض ودرجات قابليتها وصلاحيتها للري، مما يمكن من تغيير العمليات الإنتاجية وأحجامها وكذلك التناوب الفلاحي وتغيير اختيار مشاريع الاستثمار.

6. صعوبة التمويل الفلاحي: وهذا بسبب قلة الضمانات التي يوفرها القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى ضخامة رأس المال الثابت للعملية الإنتاجية خاصة عند مقارنتها بغيرها من القطاعات الأخرى، وتقدر قيمة الأرض والمباني وغيرها من المنشآت الثابتة بنحو 25% من رأس المال الفلاحي.

7. ضخامة نسبة رأس المال الثابت: تتصف الفلاحة باتساع نسبة رأس المال الثابت اللازم لعملية الإنتاجية وعلى الأخص عند مقارنتها بغيرها من الصناعات الأخرى. (مزلف و شلحي ، 2020، الصفحات 243-244)

8. تعرض الإنتاج الفلاحي للاستهلاك الذاتي: إن من مؤشرات الإحجام عن الاستثمار فيه، هو عدم إمكانية قياس كفاءة الاستثمار بدقة، والتخوف من عدم إمكانية الحصول على الأعداد المتوقعة.

9. مشكلة الأسعار: إذ أن اشتراك بديل واحد في إنتاج أكثر من صنف كالقمح ينتج معه التبن، وكالغنم ينتج معه اللحم الجلود الأصواف، فيصعب تسعير المنتجات الفلاحية وفقا لمعيار الكلفة، إذ يصعب تحديد كلفة كل صنف بدقة وعلى حدا.

10. ارتفاع التكاليف الثابتة في الفلاحة: وهذا يشكل عبئا على رأس المال التشغيلي، وهذه التكاليف تتحملها المزرعة منتجة أو لا.

11. توزيع الأصول: في توزيع رأس المال الخاص للمزرعة لا يتحقق التوازن أو التقارب، إذ تنفرد الأرض بأكثر قيمة من مجموع قيم الموجودات، وهذا يؤدي إلى انخفاض رأس المال العامل.

12. التكيف: إمكانية الاستثمار الفلاحي أكبر منها في الاستثمار الصناعي، لاختلاف درجات خصوبة الأرض، ودرجات قابليتها وصلاحيتها للري، مما يغير أحجامها وكذا التناوب الفلاحي، وتغير اختيار المزروعات.

13. التأثر بالنظم الإدارية والسياسية القائمة: يتأثر الاستثمار الفلاحي بالقوانين والنظم السائدة في المجتمع، من خلال تأثير وظيفة الاستثمار بأنواع السياسات المتبعة في الإنتاج، والتخطيط وكذا الاتجاه الاقتصادي العام، بينما تؤثر بشكل أكثر وضوحا طرق انتقال الثروة والتقسيمات التي تخضع لها الأرض في كيفيات التمليك، كالإرث والحيازة والإقطاع.

14. التغير التكنولوجي الفلاحي: فالفلاحة كغيرها من القطاعات الأخرى عرفت تغيرا نوعيا كبيرا في وسائل وأساليب الإنتاج، أدى إلى مكننة العمليات الفلاحية، واستخدام مدخلات جديدة كالأسمدة الكميائية ... إلخ، التي صارت مستلزمات أساسية في الفلاحة العصرية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الأموال الكبيرة للاستثمار في هذا المجال.

15. صعوبة توزيع التكاليف بدقة على المقادير أو الوحدات المنتجة: نتيجة خضوع الإنتاج الفلاحي لظاهرة ترابط المنتجات كالقمح والتبن... إلخ، فضلا عن مدخلات دورة إنتاجية معينة، قد تكون من مخرجات دورة إنتاجية سابقة لنفس الفرع، فيكون السؤال حول تقييمها بسعر السوق، أم سعر التكلفة.

16. ضعف التركيز لوسائل الإنتاج بالنسبة لوحدة المساحة مقارنة بالصناعة: حيث يتم الإنتاج الفلاحي على مساحات واسعة من الأراضي، مما ينشأ عنه أسلوب خاص في التنظيم، مع صعوبة التوفيق بين عناصر لإنتاج لبلوغ السعة المزرعية المثلى. (مقدود ، 2015، الصفحات 58-60)

الفرع الثالث: مجالات الإستثمار الفلاحي

تختلف مجالات الاستثمار الفلاحي حسب الجهة التي يقوم عليها لاستثمار والاهداف التي يسعى لها المستثمر لتحقيقها ويمكن ذكر هذه المجالات المحتملة للاستثمار الفلاحي هي: (تومي، 2023، الصفحات 13-14)

1. الإنتاج النباتي:

- محاصيل الحبوب والأعلاف.
- أشجار إنتاج الزيوت والألياف.
- محاصيل متخصصة كالبطاطا وبنجر السكر والخضروات
- بساتين الفاكهة ونباتات الزينة وزهور القطف.
- بساتين النخيل والتمور.

2. الإنتاج الحيواني:

- محطات تربية الحيوانات المزرعية وتسمين العجول والاغنام والماعز.
- مشاريع الدواجن (اللحم والبيض).
- المشاريع السمكية (في البحيرات والمزارع المائية).
- محطات تربية النعام والسمان والبط والرومي.
- مناحل تربية العسل الأبيض.

3. الصناعات الزراعية:

- الأسمدة الكيماوية ومبيدات الآفات الزراعية.

- الآلات والعدد الزراعية والمضخات ومنظومات الري الحديثة.

- المعدات الزراعية المصنعة مثل الاغطية البلاستيكية.

- معدات صناعة الدواجن.

- معدات تربية الاسماك وتربية الابقار والدواجن

- وغير ذلك من مستلزمات إنتاج الحليب والألبان والاجبان والزبد والزيوت وجميع صناعات الاغذية والتمور كالمكابس والتعبئة والتخزين وما شابه الجلود والنواتج العرضية للإنتاج الحيواني.

- إنتاج السماد العضوي (الكومبوست) وكذلك إنتاج الأعلاف الغير تقليدية من بقايا المحاصيل الحقلية.

- إنتاج السماد العضوي الصناعي والطاقة (البيوجاز) من تخمير بقايا المحاصيل الزراعية وروث الحيوانات المزرعية وفضلات الإنسان ومخلفات مصانع الأغذية.

- انتاج الاسمدة الحيوية من الكائنات الحية الدقيقة.

- انتاج الوقود الحيوي من زيوت بذور الجاتروفا والهوهوبا وكذلك بعض أنواع من الطحالب.

- إنتاج التقاوي المهندسة وراثيا وتجميع الأصول الوراثية في مجموعات نباتية لحفظ هذه الاصول.

4. استصلاح وإستزراع الاراضي.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف ومتطلبات الإستثمار الفلاحي

يعتبر الإستثمار في الفلاحة من أهم محركات التنمية الاقتصادية في الدول، من خلال إنشاء مشروعات جديدة في مجال المواد والسلع الغذائية والزراعية، وفي هذا المطلب سنحاول التعرف على أهمية، أهداف ومتطلبات الإستثمار الفلاحي.

الفرع الأول: أهمية الإستثمار الفلاحي

يحظى الاستثمار الفلاحي بأهمية كبيرة يمكن حصرها في الاتي: (بن هيبه و ابليله ، 2021، الصفحات 11-12)

- تحسين أداء وفعالية القطاع الفلاحي وإقامة مشاريع فلاحية جديدة.

- رفع الإنتاج الفلاحي عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

– الإدخال المتزايد لمختلف الابتكارات التكنولوجية الخاصة بالتقنية الفلاحية.

– زيادة العاملين في القطاع الفلاحي ومن ثم تشغيل الكثير من الأيدي العاملة وامتصاص البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة فضلا عن تطوير كفاءة العملين في هذا القطاع ورفع مستواهم رفع نسبة تصدير المنتجات الفلاحية بعد أن كانت تستورد من الخارج وبذالك يتم توسيع حجم التبادل.

– تأمين الغذاء الذي هو من أهم دوافع الاستثمار الفلاحي والذي يعتبر من الموضوعات الهامة التي تواجه دول العالم وخاصة الدول النامية منها، لما له من أبعاد اقتصادية وسياسية وبيئية واجتماعية. وبالتالي فان الاستثمار الفلاحي يعني ولادة جديدة لمفصل اقتصادي حيوي مهم. فضلا عن استغلال مساحات كبيرة من الأراضي صالحة للرعي وتربية المواشي بمختلف أنواعها، وإنشاء غابات صناعية وصولا إلى خلق مناطق فلاحية إستراتيجية مهمة.

الفرع الثاني: أهداف الإستثمار الفلاحي

لقد وضعت منظمة الأغذية والزراعة مجموعة من النقاط والتي اعتبرتها كأهم الأهداف التي تسعى المجتمعات الى تحقيقها ويمكننا تقسيم هذه الأهداف إلى ثلاث محاور أساسية وهي: (حاسي ، 2019، الصفحات 62-64)

1. الأهداف الاقتصادية: وتتمثل في:

– تحقيق فائض في الإنتاج الفلاحي والغذائي ويتم الاستفادة من قيمة هذا الفائض بعد تحويله في دعم النشاطات الاقتصادية.

– تطوير وأساليب العمل والإنتاج برفع القدرة التنافسية والوصول إلى الإنتاجية المطلوبة كما ونوعا.

– المحافظة على النسق المستديم لنمو الذي شهده القطاع الفلاحي.

– تقوية الاستثمارات الدائمة لتنمية القطاع الفلاحي أو ما يسمى بالاستثمارات الفلاحية.

– المساهمة في تعميل العملة الأجنبية وذلك عن طريق تحويل الفائض الفلاحي نحو الأسواق العالمية وبالتالي تحقيق إيرادات إضافية بالعملة الأجنبية

– المساهمة في محاربة البطالة حيث يعتبر القطاع الفلاحي من أكثر القطاعات جلبا للقوة العاملة خصوصا في البلدان النامية.

– تطوير الصناعات الغذائية حيث أن مثل هذه النشاطات تجعل القطاع الفلاحي علاقة بباقي القطاعات مما يؤدي بتنمية هذا القطاع إلى التأثير المباشر على التنمية الاقتصادية

2. الأهداف الاجتماعية: وتتمثل في:

– تنمية الأرياف وتحسين الظروف الاجتماعية من خلال الرفع من معدلات الاجتماعية وتحسين الأوضاع الصحية والتعليمية والخدماتية لسكان الأرياف.

– رفع دخل الفلاحين من أجل استدامة النشاط الفلاحي وتثبيت الأسر الفلاحية في الأرياف للحد من ظاهرة الهجرة اتجاه المناطق الحضرية.

– دعم فكرة البحث والتكوين في المجال الفلاحي من أجل تقوية المؤهلات الفكرية لدى الفلاحين وإدخال مفهوم الاحترافية داخل النشاط الفلاحي.

– محاربة الفقر والجوع، من خلال المساهمة في الهدف الإنمائي الذي يرمي إلى تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون الجوع.

3. الأهداف البيئية: وتتمثل في:

– المحافظة على استدامة العناصر الأساسية للتنمية الفلاحية من أراضي وغابات ومصادر للمياه وثروة سمكية.

– تشجيع ودعم مشاريع التشجير الغابي من أجل حماية الأراضي من ظاهرة التصحر والانجراف وبناء ثروة غابية ذات عوائد اقتصادية وبيئية متعددة.

– استصلاح أكبر قدر ممكن من الأراضي بهدف الرفع من حجم المساحة المزروعة والأراضي المروية وحمايتها من التقلبات المناخية.

– الحفاظ على الثروة الحيوانية حيث يعتبر الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الفلاحي سواء من حيث مساهمته في الإنتاج المحلي الفلاحي أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للأفراد من المنتجات الحيوانية مثل: اللحوم، البيض، العسل، الحليب ... الخ.

– الحفاظ على الموارد المائية من خلال استحداث طرق الري بناء السدود، تحلية مياه البحار، حماية المياه الجوفية واعتبارها من بين ثروات الأجيال المستقبلية.

الفرع الثالث: متطلبات الإستثمار الفلاحي

يحتاج الاستثمار الفلاحي لعدة متطلبات من بينها: (سراج و ناويس، دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الفلاحي بولاية الشلف، 2022، صفحة 103)

– إن توفر الأراضي الصالحة للفلاحة والعمالة عنصر أساسي للاستثمار الفلاحي وتعتمد على الثروة الحيوانية التي تحتاج اهتمام أكثر على عدة أصعدة، كإنتاج الأعلاف وتحسين السلالات وتحصينها من الأمراض مع ربطها بحاجات السوق والمجتمع الريفي المنظم.

– توفير الإمكانيات الضرورية والاستفادة منها كموارد المياه الموجودة والعمل على تنميتها.

– اختيار موقع المشروعات الفلاحية من حيث توفر البنية التحتية للاستثمار في القطاع الفلاحي وكذا الجودة الاقتصادية لجلب المستثمرين

محليا وإقليميا.

– إن تحديد نوعية الإنتاج الفلاحي يعتبر من بين متطلبات الاستثمار الفلاحي فهو مرتبط بتحديد مشاريع استثمارية فلاحية حسب المناطق المناسبة لهذه البيئات وهو ما يمكن من خلق توازن بين الأقاليم في القطر الواحد.

– استخدام التقنية مهمة في الاستثمار الفلاحي وذلك لمواكبة التطور المتسارع في إنتاج التقنية على المستوى العالمي ويتضمن مفهوم التقنية مدخلات الإنتاج من بذور محسنة ومخصبات الأرض ومبيدات الحشرات وجدول زمني للفلاحة والحصاد بالإضافة إلى الآليات والمعدات التي تمكن من تحضير التربة في الوقت المناسب

– ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض كتوفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات عن ظروف الفلاحين كتقديم القروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين وتسهيل مصادر الحصول عليها.

– خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتخفيض تكاليف النقل، التخزين وإلغاء الاحتكار وهذا كله لرفع الإنتاجية الفلاحية والعمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية.

المطلب الثالث: محددات ودوافع الإستثمار الفلاحي

يرتبط الإستثمار الفلاحي بتوفر الدعم من المبالغ المالية مع توفر الإمكانات الطبيعية والبشرية، وهذا لتحقيق الكفاية الغذائية، ومما سبق سنحاول التعرف على محددات الإستثمار الفلاحي ودوافعه.

الفرع الأول: محددات الإستثمار الفلاحي

يمكن حصر محددات الاستثمار الفلاحي فيما يلي: (بن جواد ، 2022، صفحة 139)

1. معدل الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال: وفق النظرية الكينزية فإن سعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال هما المحددان الرئيسيان لمعدل الإنفاق على السلع الاستثمارية، حيث يقارن كل مستثمر قبل تنفيذ المشروع بين تكلفة رأس المال ومجموع العوائد المتوقعة، فإذا كان سعر الفائدة لرأس المال الذي يدفع لغرض الاستثمار يزيد على الكفاية الحدية لرأس المال حينها لا ينصح بتنفيذ المشروع الاستثماري والعكس بالعكس.

2. التوقعات والدراسات الاستباقية: يعتبر التوقع أهم العناصر الداخلة في قرار الاستثمار، يغلب على هذه التوقعات طابع الذاتية كونها تتألف من تصورات المستثمر حول العوائد المستقبلية، يرى كينز أن الاستثمار يتأثر بالتوقعات طويلة الأجل.

3. طول فترة الاسترداد: يقصد بفترة الاسترداد الفترة الزمنية التي يقطعها المشروع حتى يتمكن من استرداد المبلغ المستثمر من عوائده التي يحققها بعد البدء بالإنتاج، فكلما كانت هذه المدة قصيرة كانت ايجابية بالنسبة للمشروع المستثمر وكانت الدقة في تقدير الربحية للبدائل الاستثمارية.

4. التقدم التقني: لا شك أن التغيرات الحاصلة في المكننة والتقدم التقني المشهود في المجال الفلاحي على وجه الخصوص له التأثير الكبير على الاستثمار الفلاحي، إذ أن مفهوم التقنية يعتبر قريبا جدا من عملية الإنتاج، إذ أنه يتضمن تحولا في دالة الإنتاج أي العلاقة الفنية بين عناصر الدالة (أرض، عمل، رأس مال، تنظيم) وبين الناتج من السلع المختلفة.

5. الظروف المؤسسية وبيئة الأعمال: المقصود بها البيئة المحيطة بالاستثمار في حد ذاته من قوانين ونظم قد تساهم بالسلب أو الإيجاب في تجسيد الاستثمار أو عرقلته من جهة، فمثلا يعد النظام المالي والضريبي عنصران مهمان في التأثير على إنتاجية المشروع ونظم التسعير فيه، من جهة أخرى قد تلجأ الحكومات وفق نفس النظم إلى تشجيع القيام بنوع من الاستثمار دون النظر إلى المردود المادي له لأجل المحافظة وصيانة منافع اجتماعية.

الفرع الثاني: دوافع الإستثمار الفلاحي

يمكن إجمال دوافع الإستثمار الزراعي فيما يلي: (غردي ، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية) ، 2012، الصفحات 93-94)

1. زيادة معدلات النمو الإقتصادي:

تسعى أي دولة إلى زيادة معدلات النمو الإقتصادي وخاصة الدول النامية، وذلك من خلال زيادة حجم الإستثمارات في القطاعات الإقتصادية ومنها القطاع الزراعي الذي يعتبر من أهم القطاعات في هذه الدول، حيث أن زيادة الإستثمارات بكل أشكاله في هذا القطاع يهدف إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية، ومن ثم زيادة نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وفي نصيب الفرد منه.

2. زيادة معدل التوظيف وفرص العمل:

يهدف الإستثمار الزراعي إلى زيادة قدرة القطاع على توفير فرص العمل للقوى العاملة خاصة في المناطق الريفية، من خلال زيادة حجم الإستثمارات المختلفة، التي يمكن القيام بها سواء في إنتاج السلع الزراعية أو في الخدمات المرافقة لها، أو في تحويل هذه السلع الزراعية إلى مواد غذائية محولة، هذا ما يعني أن القطاع الزراعي يمثل أهمية كبيرة في زيادة معدلات التوظيف وتوفير فرص العمل المستديمة أو المؤقتة في ظل تزايد عدد السكان.

3. تأمين الغذاء:

من أهم دوافع الإستثمار الزراعي تحقيق الأمن الغذائي، الذي يعتبر من الموضوعات الهامة التي تواجه دول العالم وخاصة الدول النامية منها، لما له من أبعاد إقتصادية وسياسية وبيئية واجتماعية، فهو يعني توفير الغذاء بكميات كافية ومستقرة وسليمة صحياً وذات نوعية جيدة وبأسعار معقولة، بالإضافة إلى توفير مخزون إستراتيجي من المنتجات خاصة الأساسية منها.

4. توفير المواد الخام للصناعات المحلية:

يعمل الإستثمار الزراعي على زيادة المنتجات الزراعية التي تزود سكان المدن بالغذاء، وتعتبر كمواد خام للصناعات المحلية الزراعية، فقد كانت بداية التصنيع مرتبطة بالإنتاج الزراعي وبالذات في الإنتاج الغذائي، فصناعة النسيج وتعليب الخضر والفواكه والمدابغ والمشروبات والحلويات كلها تعتمد على مخرجات القطاع الزراعي، حيث يعتبر معدل النمو الزراعي في العادة مؤشرا دقيقا يبين معدل تقدم التصنيع، كما تعتمد الزراعة على الصناعة من حيث السلع الإستهلاكية والآلات اللازمة لتطوير الإنتاج، وفي تسويق المنتجات الزراعية وتزيد من قيمتها المضافة وتقلل من حجم الفاقد نتيجة التلف والنقل المكاني والزماني، وعليه فإن كل قطاع يعتمد على الطلب الذي يحتاجه الأخر من منتجاته، ويتطلب ذلك أن يتحقق التوازن بينهما من أجل التنمية المتبادلة بين القطاعين.

5. زيادة حجم الصادرات الزراعية:

يعتبر زيادة حجم الصادرات الزراعية من أهم دوافع الإستثمار الزراعي خاصة في ظل التحولات الإقتصادية العالمية، حيث أن زيادة حجم الصادرات الزراعية يقلل من الفجوة الغذائية والعجز في ميزان المدفوعات خاصة بالنسبة للدول النامية.

6. إدخال التقنية لتحديث القطاع الزراعي:

من أهم دوافع الإستثمار إدخال التقنية لتحديث القطاع الزراعي، فإدخال التقنية تعني إستخدام المكننة الزراعية في كل مراحل الإنتاج الزراعي وإتباع الطرق الحديثة في الزراعة والري واستعمال أحسن المدخلات الزراعية من أسمدة، وبذور وحيوانات محسنة وراثيا، ومبيدات عشبية وحشرية لا تؤثر على البيئة، وبالتالي إستعمال هذه التقنيات في الإنتاج الزراعي يمكن من توسيع الرقعة الزراعية ويزيد من الإنتاجية، وهو ما يحدث أثرا إيجابيا على العائد النقدي من الزراعة.

7. إستقرار المجتمعات الريفية:

يعتبر النزوح الريفي والهجرة من أهم المشاكل التي تعاني منها معظم الدول النامية، لأنه يؤدي إلى ضعف الخدمات المتوفرة في المدن وارتفاع في الأسعار، ويرجع سبب النزوح أو الهجرة خاصة، إلى البحث عن مصادر دخل لتأمين متطلبات المعيشة لأفراد الأسرة، بسبب ضعف الطلب على العمالة الزراعية في المناطق الريفية، نتيجة إنخفاض عدد المشاريع أو ضعف العائد من الزراعة وارتفاع تكاليف الإنتاج، وعليه فإن قيام الإستثمار الزراعي في تلك المناطق يعد هدفا إجتماعيا يمكن من توفير فرص عمل للسكان الريفيين، ويخلق هجرة عكسية من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من أهم مظاهر التفاعل الاقتصادي بين الدول فهي وسيلة تحقق النمو الاقتصادي للدول من خلال التبادل السلع والخدمات بينها، من خلال هذا السياق سنحاول في هذا المبحث التعرف على مفهوم التجارة الخارجية وأسباب التي أدت إلى قيامها، مع عرض العوامل المؤثرة بها، بالإضافة إلى التطرق إلى سياسات التجارة الخارجية التي تتبعها الدولة.

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية وأسباب قيامها

تعتبر التجارة من أهم محددات النمو الاقتصادي للدول، من حلال مجموع المبادلات للسلع والخدمات التي تقوم بها، ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على ماهيتها وأسباب قيامها.

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الاساسية لإقتصاد أي دولة، فهناك العديد من التعريفات للتجارة الخارجية نذكر منها:

يمكن تعريفها بداية على أنها:" تمثل صور العلاقات الاقتصادية التي تجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات." (قلادي و ديلمي، 2023، صفحة 149)

وتعرف أيضا: " مجموعة عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صورة سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتكون من عنصرين أساسيين هما الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير المنظورة". (غانس و عبيد، 2023، صفحة 231)

كما تعرف بأنها: " عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل". (بحري و مرعوش ، 2021، صفحة 284)

عرفت أيضاً بأنها: "تمثل التجارة الخارجية كلا من عمليات الإستيراد والتصدير التي تقوم بها الدولة سواء كانت منظورة أو غير منظورة، وهي تمثل أنشطة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين دول العالم المختلفة من أجل تحقيق المنافع المتبادلة بينها، وفق صور ثلاثة تتمثل في إنتقال السلع، الأفراد ورؤوس الأموال، وتنشأ بين أفراد وحكومات ومنظمات إقتصادية لوحدات سياسية مختلفة، وتسمى بالتجارة الدولية أو التجارة العالمية أحياناً". (بكي و عويشات، 2023، صفحة 3)

من خلال ما سبق يمكن تعريف التجارة الخارجية على أنها الحركة التجارية الدولية التي تنطوي على تبادل السلع والخدمات والاستثمارات بين الدول أو الكيانات الخاصة، وتصنف إلى واردات وصادرات سعياً لتعزيز المصالح المتعلقة بالدول.

الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الإقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية وتتمثل أهم هذه الأسباب في: (لرباع و يلولي، 2022، صفحة 46)

- ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات.
- إختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة نظراً لإختلاف البيئة.
- إختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى.

- عدم إمكانية تحقيق الإكتفاء الذاتي.

- وجود فائض في الإنتاج.

- الحصول على أرباح من التجارة الخارجية.

- رفع مستوى المعيشة.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية

تتأثر التجارة الخارجية بعدة عوامل من أهمها:

1.إنتقال الأيدي العاملة:

- تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى: والذي يرجع إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول.

- الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة.

- اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة.

- تفاوت مستوى المعيشة والحضارة، مثلا هجرة الفلاحين من أجل تحقيق أموال.

- درجة التقدم الاقتصادي: ففي حالة الرواج يزيد الطلب على العمالة.

2.العوامل السياسية:

الحروب لها تأثير على العمالة مما يجر تحويلات النقود وتأثر القدرة الشرائية.

3.تأثير الدخل:

نظريات التجارة الخارجية تعطي دورا فعالا ومكانة مهمة لجانب الطلب وخاصة نظرية ليندر التي تعد من أهمها وأشهرها، وتستند على افتراضين أولهما احتمال تصدير الدولة لسلعة ما يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة والثاني هو أن مجموعة السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد. (بن معطي، حفيظ، و حمزة ، 2023، صفحة 77)

4.رأس المال:

سعر الفائدة الحقيقي: انتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع.

سعر الخصم: إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال.

سعر الصرف: رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب.

التكنولوجيات: إن اختراع آلات جديدة تساهم في الإنتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة يوفر الجهد التكاليف الوقت والجودة مما يؤثر على التبادل التجاري. (زيتوني و بديار، 2022، صفحة 86)

5.التجارة ونفقات النقل:

تؤثر نفقات النقل في التيار والإتجاه العام للتجارة، إنخفاض نفقاته تؤثر في إنخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية، مما يؤدي إلى إتساع نطاق التجارة الدولية، وعموما يعزى قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل.

6.الشركات المتعددة الجنسيات:

القلة تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية، وسيطرتها على العديد من المنظمات الدولية وأسواق التصدير والإستيراد والفروع الإنتاجية التابعة، وهذه الظاهرة لها إنعكاساتها الواضحة على هيكل التجارة الدولية، وقد تؤدي إلى مظاهر الجنوح الإحتكاري على مستوى أسواق البلاد الأم او المضيفة. (خزاني، 2018، صفحة 14)

المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية

تنطوي ممارسات التجارة الخارجية على العديد من المخاطر ولهذا تلجأ الدول لفرض مجموعة من السياسات والأساليب لتنظيم تجارتها وتقليل من المخاطر والآثار السلبية في ممارسات التجارة الخارجية، وفي هذا المطلب سنحاول التعرف على مجموعة السياسات التي تتبعها الدول في تنظيمها لحركة تجارتها الخارجية.

الفرع الأول: سياسة حماية التجارة الخارجية

يقصد بسياسة الحماية التجارية: "قيام الدولة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية، وقد ظهرت هذه السياسة من أجل حماية اقتصاديات الدول النامية إزاء الاستغلال والسيطرة الرأسمالية من الدول الصناعية الكبرى. (عبة ، 2017، الصفحات 23-24)وتوجد بعض الآراء المؤيدة لسياسة حماية التجارة الخارجية، حيث يستند أنصار الحماية التجارية إلى مجموعة من الحجج أهمها: (مزهودي ، 2018، الصفحات 21-23)

أولا: الحجج الغير اقتصادية

هناك العديد من الحجج الغير اقتصادية نسردها وفقا لما يلي:

1.حجة الحفاظ على القيم الاجتماعية: إن التخصص الناجم عن حرية التجارة الخارجية، يؤدي إلى انفتاح الدولة على العالم الخارجي، مما يؤدي إلى انتشار العادات والتقاليد والثقافة والقيم العقائدية، وبالتالي ذوبان الفوارق بين الدول ومن ثم فقدان الدولة لهويتها الوطنية ومدنيتها الخاصة، ولذا فالدولة ترى من مصلحتها الوطنية، أن تقوم بتقييد التجارة مع العالم الخارجي، وذلك بهدف حماية الشخصية الوطنية، والعادات والتقاليد الموروثة.

2.الحجة الدينية والأخلاقية: هناك بعض السلع المستوردة ينافي استخدامها أو استهلاكها السلوك الاجتماعي أو المعتقد الديني، أو السلوك الفردي على الفئات العمرية المختلفة، فتفرض على مثل هذه السلع قيوداً، أو تمنع الاتجار بها، من أمثلة هذه السلع نجد: الخمور، الدخان.

3.حجة الدفاع والأمن: تستخدم هذه الحجة كمبرر قوي لفرض قيود على التجارة الخارجية، فقد تشعر الدولة أن التجارة مع دولة أو عدة دول أخرى تتعارض مع أمنها الوطني مثل: موقف بعض الدول العربية من الكيان الصهيوني.

4.حجة حماية القطاع الزراعي: قد تؤدي الحرية التجارية في بعض البلدان في بعض البلدان التي تؤهلها ظروفها للتخصص الصناعي إلى القضاء على الزراعة فيها، نظرا لان ترك الزراعة للمنافسة الأجنبية سوف يقضي على الزراعة الوطنية، مما قد يضر بطبقة المزارعين، فضلا عن ذلك فان حماية القطاع الزراعي يعد من قبيل ما يعرف بالأمن الغذائي.

ثانيا: الحجج الاقتصادية

1. تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع مستوى التوظيف: إن إتباع سياسة حمائية يمكن الدولة من إنتاج عدد من السلع الصناعية ولو لم تكن لها فيها ميزة نسبية، أي أنها تمكن الدولة من تنويع هيكل الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى تقليل الأهمية النسبية لكل سلعة في تأثيرها على الناتج القومي أو الصادرات أو العمالة، ومن ثم فإذا حدث تقلب سلبي في أحد المنتجات، فان تأثيره يكون قليلا على كل المتغيرات السابقة، كما قد يقابله تقلب ايجابي في أحد المنتجات الأخرى فيحقق نوع من الاستقرار على المستوى القومي.

كما يؤدي إتباع السياسة الحمائية أيضا إلى تشجيع الصناعات المحلية والتوسع في أنشطتها بعيدا عن المنافسة الأجنبية، مما يساعد على خلق فرص توظيفية أكبر في الدول النامية خاصة.

بحيث أن فرض الرسوم الجمركية على الواردات تحول الطلب الوطني إلى السلع المحلية مما يساعد على انتشار العمالة ويزيد من فرص الاستثمار المربح في الداخل.

2. حماية الصناعة الناشئة: تعتبر هذه الحجة من أقدم الحجج لتقرير الحماية وتقييد حرية التجارة، وقد اشتهرت بنسبها إلى الكاتب الألماني (فريدريك ليست) وقد بسطها في كتابه المشهور (النظام الوطني للاقتصاد السياسي عام 1841)، وتتلخص هذه الحجة في استخدام عوائق على الواردات حتى يمكن للصناعات الوطنية الناشئة النمو، وتصبح قادرة على منافسة الصناعات الأجنبية البالغة التي تمتاز عليها بالتجربة الطويلة والتنظيم والأيدي العاملة المدربة.

3. الحصول على إيراد لخزانة الدولة: يعتقد أنصار هذه الحجة انه بفرض الرسوم الجمركية على الواردات فانه يمكن تمويل جزء من نشاط الدولة بواسطة الدول المصدرة لهذه الواردات، وذلك على أساس أن مثل هذه الرسوم سيكون لها أثر مصحح أو تعمل على خلق نوع من التوازن مع السلع الداخلية، ولكنه يحقق في نفس الوقت زيادة الحصيلة، وبالتالي زيادة موارد الدولة واستخدام الموارد في الإنفاق العام، وبالتالي تصبح التجارة الخارجية تشارك في تمويل التنمية المحلية.

4. تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين معدل التبادل: يمكن للدول أن تستفيد من الحماية التجارية

ففرض رسوم جمركية على الواردات يقلل منها، ومن ثم تؤدي هذه السياسة إلى تحسين العجز في ميزان المدفوعات وتحسين معدل التبادل بين الدول سواء كان ذلك من خلال الأثر الكمي أو الأثر السعري.

5. حماية الأسواق الوطنية من سياسة الإغراق: والتي تمارسها الدول الأجنبية المصدرة لسلع رخيصة، والإغراق إما أن يكون مؤقتا أو دائما لحماية المنتجين لحماية المنتجين المحليين من الخسارة الكبيرة، لان المنافسة الأجنبية بهذه السياسة تحرمها من الحصول على أرباح كافية.

الفرع الثاني: سياسة حرية التجارة الخارجية

تعرف سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى. ومن هنا نستنتج أن سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات. (عبة ، 2017، الصفحات 24-25)

ومن الآراء المؤيدة لسياسة حرية التجارة الخارجية: (بادة، 2015، صفحة 12)

- خفض الأسعار من خلال المنافسة التي تنشأ بين منتجي السلع المختلفة، والعمل على إرتفاع الأسعار من خلال إلغاء رسوم والضرائب أيضا، وهذا مما يعود بالفائدة على المستهلكين.

- إنتاج سلع أفضل بأنسب الأسعار وبأكثر طرق الإنتاج كفاءة وأقلها تكلفة نتيجة للمنافسة الحرة والقضاء على الإحتكار.

- إتساع مجالات التخصص وتقسيم العمل مما ينجم عنه تحسين نوعية السلع وتحسين مستويات الشعوب الإجتماعية والحضرية للدول النامية بصفة خاصة، فالتخصص والتقسيم الدولي لهما نافع لا ينكرها أحد.

- الوصول إلى التوزيع الأمثل للمواد الإنتاجية الدولية على كافة أوجه الإستغلال المكنة في صورته النهائية

- تحقيق أكبر نفع ممكن من التجارة الخارجية والوصول بالدخل العالمي إلى أعلى مستوى له وتنظيم الرفاهية الإقتصادية العالمية.

المبحث الثالث: الإستثمار الفلاحي وعلاقته بالتجارة الخارجية

حظي الإستثمار الفلاحي بإهتمام متزايد من قبل الدول، وهذا لأهميته ودوره الفعال والرئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تساهم بدورها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة نصيب الفرد منه، وكذا توفير مناصب الشغل لمختلف فئات المجتمع خاصة في المناطق الريفية، بالإضافة إلى توفير وتطوير صناعات المرتبطة بالزراعة، ومن خلال هذا المبحث سنحاول عرض مفهوم التبعية الغذائية، مع إظهار إبراز متطلبات ترقية الصادرات الزراعية في الجزائر، بالإضافة إلى عرض تحديات ومشاكل ترقية الصادرات الزراعية في الجزائر.

المطلب الأول: التبعية الغذائية

تعرف التبعية على أنها انقياد الفرد أو الجماعة لسلطة خارجية. وفي مجال الغذاء فإنها تشير إلى انقياد الدول للسوق العالمية للغذاء وقبول ما تمليه عليها من شروط. كما تشير كذلك إلى اعتماد بعض الدول اعتمادا كبيرا على العالم الخارجي، خصوصا العالم الرأسمالي المتقدم للحصول على احتياجاتها من السلع الغذائية وبشكل رئيسي الحبوب، مقابل تخصصها في المنتجات غير الفلاحية وتصديرها، كما تعني انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي في تأمين الغذاء وتزايد نسبة الاعتماد على الخارج لتأمينه. (سهيلة ، 2017، صفحة 139)وهي قضية مركبة تتميز بالتعقيد إذ تتشابك في وجودها على أبعاد متعددة توجزها فيما يلي: (سهيلة ، 2017، الصفحات 143-145)

1. البعد الاقتصادي:

يوضح هذا البعد العلاقة التي تربط توفير الغذاء بالتبعية الغذائية والتي تستلزم دراسة جانبي الطلب والعرض على الغذاء، لمعرفة حجم الفجوة الغذائية والمستويات المختلفة لأسعار السلع الغذائية، ومدى استقرار أسواقها،

ويتضمن البعد الاقتصادي جانبا تنمويا يتمثل في أثر مستوى التبعية الغذائية السائد داخل الدولة على عملية التنمية الاقتصادية، حيث توجد علاقة طردية بين الغذاء الجيد والصحة وعملية التنمية الاقتصادية، فشعور الطبقات الفقيرة بأنها لا تواجه مشكلة غذائية يخلق نوعا من الاستقرار الداخلي الذي يسهم في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توفير المتطلبات الأساسية من الغذاء التي تمكن الأفراد كعناصر إنتاجية من القيام بدورها في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كذلك يتضمن هذا البعد جانبا فلاحيا يتمثل في تحديد السياسة الفلاحية التي تتبعها الدولة والتي تتمثل في تحديد المساحة الفلاحية والمساحة المحصولية والتركيب المحصولي الأمثل للفلاحة واستخدام المكننة الفلاحية، وتربية الحيوانات والدواجن والأسماك، وأثر ذلك على حجم الإنتاج الفلاحي والغذائي.

2. البعد الاجتماعي والسياسي:

ويتمثل هذا البعد في إبراز أهمية الغذاء كأحد حقوق الإنسان ومن ثم فإن توفيره يمثل الوجه الآخر لحق الغذاء، أي أنه معادل لقدرة المجتمع على كفالة حق الغذاء، ويتوفر هذا البعد على ضرورة توافر حد الكفاف من الغذاء لكل فرد من أفراد المجتمع، لتستمر حياته بصورة صحية ونشيطة، حيث أن عدم توافر مستوى من الغذاء في المجتمع، وعدم عدالة توزيعه بين أفراد المجتمع، لابد وأن يسهما في عدم تحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة وتبرز أهمية توفير الغذاء لاستقرار النظام السياسي داخل الدولة، حيث أن حدوث تبعية غذائية خاصة في السلع الضرورية قد يؤدي إلى تهديد حياة الأفراد بصورة مباشرة، وبالتالي تهديد استقرار الأمن الداخلي للدولة، هذا إلى جانب أن الحاجة الضرورية للغذاء هي المسئولة عن معظم الكوارث والحروب التي تنشأ في العديد من الدول، كما أن الغذاء أصبح يستخدم كسلاح للضغط السياسي من قبل الدول التي تمتلك فوائض الغذائية على الدول النامية.

3. البعد الحركي:

ويشير هذا البعد إلى أن مسألة توفير الغذاء أصبحت تختلف في الحاضر عنها في الماضي وذلك للتطورات المتلاحقة على حجم الموارد الاقتصادية التي تصلح لإشباع هذه الحاجات الغذائية، والطرق الفنية المستخدمة في إنتاجها، وأساليب توزيع المواد الغذائية المنتجة فضلا عن طبيعة الأوضاع الداخلية السائدة، والتي تحدد مدى قدرة الإنسان في الحصول على المواد الغذائية في عالم محكوم أساسا بظاهرة الندرة، وبناء على ذلك فإن مفهوم التبعية الغذائية لابد وأن يكون مفهوما حركيا يتكيف وفق جميع الظروف التي تمر بها الدولة ويختلف من فترة زمنية إلى أخرى حسب الحالة الاقتصادية للدولة.

المطلب الثاني: محددات تطور الصادرات في الدول النامية

هناك نوعين من المحددات الداخلية والخارجية و هي: (التومي، 2023، صفحة 51)

أولا: المحددات الداخلية : تتمثل في :

1.الهيكل الاقتصادي لهذه الدول : يعتبر الهيكل الاقتصادي للدول النامية من اهم المحددات الداخلية الاطار النظري والمفاهيمي للصادرات في الفكر الاقتصادي المؤثرة في حجم وهيكل صادرات الدول النامية وادى تواجد الاستعمار في هذه الدول الى استغلال مواردها وذلك لتوفير مواد الخام اللازمة لصناعات البلاد المتقدمة.

2.دوال الانتاج ان صادرات الدول النامية تتمثل في القطاع الاستخراجي والمنتجات الزراعية ولذلك نرى ان مستوى الانتاج يتأثر بالظروف الطبيعية فيما يخص الانتاج الزراعي والمردودية مرتبطة خاصة بهذه الظروف عكس الانتاج الصناعي.

3.الضغوط السكانية: ان اكثر الدول النامية تتميز بانفجار سكاني ولذلك انحصرت معظم اقتصادياتها في قطاعات انتاجية لسد حاجياتها الداخلية ولا يوجه نحو التصدير الا الشيء القليل لكي يغطي به نفقات الواردات من السلع الصناعية والغذائية.

4. معدل نمط الاستثمار : تركز الدول النامية على تنمية صادراتها على حساب القطاعات الأخرى، والتخطيط الامثل لهذه الاستثمارات هو الذي يعتمد على دراسة أثرها على تنمية الصادرات والحد من الواردات للقضاء على عجز ميزان المدفوعات

ثانيا: المحددات الخارجية: وتتمثل في:

1.تطور طلب البلاد المتقدمة : عرفت السياسة الانتاجية للدول المتقدمة تغييرات مختلفة مما ادى الى التأثير على صادرات الدول النامية، فبظهور الثورة الصناعية كان الطلب على المواد الأولية مرتفعا مما ادى إلى ارتفاع حجم الصادرات في هذه الدول، اما بالنسبة للوقت الحاضر اختلف الأمر حيث ان قيام تكتلات اقتصادية بين الدول المتقدمة ادى الى حصر التبادل أكثر فيما بينها كالاتحاد الأوربي للتجارة الحرة و الكوميكون الذي فرض نظما احتكارية على صادرات الدول النامية

2.اتجاهات شروط التبادل الدولي واثرها: اثارت فكرة تدهور معدل التبادل الدولي خلافا نظريا بين رجال الاقتصاد فهناك فريق يؤكد اتجاه معدل التبادل منذ فترة طويلة في غير صالح الدول التي تعتمد اقتصادياتها على الانتاج الأولي ويعتبرون ذلك احد العتبات الأساسية في عملية التنمية .ويرجع هؤلاء هذا التدهور في معدل التبادل الى عوامل كاملة في جانبي العرض والطلب ويعتبر التقدم التكنولوجي في نظرهم أحد العوامل الهامة التي تمكن وراء

هذا التدهور حيث يؤدي إلى استفادة الدول المتقدمة المستهلكة للمواد الأولية وكمنتجة للسلع الصناعية بينما تخسر الدول النامية كمنتجة للمواد الأولية وكمستهلكة للسلع الصناعية.

المطلب الثالث: تحديات ومشاكل ترقية الصادرات الزراعية

تسعى الدول خصوصاً الدول النامية إلى الرفع من مستوى النمو الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، ويعتبر القطاع الزراعي ركيزة لتحقيق هذا الأخير من خلال الزيادة في القدرات الإنتاجية، لكن في ظل تحقيق هذا الهدف تواجه الدول العديد من المشاكل والتحديات التي تحول دون ذلك، وفي هذا المطلب سنحاول التعرف على مجموعة المشاكل والتحديات التي تتعرض لها.

الفرع الأول: المشاكل الخاصة بالتربة الزراعية

إن انخفاض مردود الأراضي الزراعية راجع إلى استغلال الأراضي بصورة غير كافية أو بسبب برامج الإدارة الضعيفة، إلا أن هناك أسبابا وعوامل أخرى طبيعية تتمثل فيما يلي: (صولي، 2015، الصفحات 44-45)

1. ملوحة التربة:

بالنسبة للتربة الزراعية في المناطق الزراعية المروية، يؤدي إسراف المزارعين في ري أراضيهم، مع عدم إتمام عملية الصرف في تملح التربة، وتشير الدراسات إلى أن هناك نسبة عالية من التربة الزراعية للأراضي المروية تعاني بشكل واضح مع ارتفاع نسب الملوحة مما يؤدي إلى نقص في الإنتاجية الهكتارية بما لا يقل عن 25% من مستواها الحقيقي وبصفة عامة تتسبب مشكلة التملح في ظهور مجموعة من الظواهر المثبطة للإنتاج الزراعي والتي من أهمها انخفاض نسبة التكثيف الزراعي وانتشار نظام التبوير وتدني الإنتاجية وعدم القدرة على التوسع الأفقي في الزراعة، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الصرف وتوفير أنظمة الري المتقدمة.

2. ظاهرة الانجراف والتعرية:

بالإضافة إلى ظاهرة الملوحة، تعاني الأراضي الزراعية المطرية من مشكلة الانجراف والتعرية سواء كان الانجراف مائي أو هوائي، إلى الدرجة التي تضطر المزارعين إلى الهجرة من هذه الأراضي كلية وخروجها من نطاق الاستثمار الزراعي.

إضافة إلى الانجراف، تعاني الأراضي الزراعية من مشكل التعرية، ففي المناطق الجافة يقوم السكان قبل موسم الأمطار بتمهيد الأرض لزراعتها فيزيلون الغطاء النباتي عنها ويحرثونها مرات عديدة حرثا عميقا، مما يؤدي إلى تهيئة

ظروف مناسبة للتعرية الهوائية وانجراف التربة بواسطة الرياح في حال أتى الموسم جافا، أو بواسطة المياه الجارية عند سقوط الأمطار الغزيرة المفاجئة، فتتعرى الأرض وتتحول إلى صحراء مع تكرار هذه العملية.

3. ظاهرة التصحر:

تعتبر ظاهرة التصحر من الظواهر الطبيعية الخطيرة لما لها من تأثيرات سلبية كبيرة على الأراضي الزراعية، وواقع الأمر أن ما تعاني منه في الوقت الحاضر من مشاكل بيئية متمثلة في التصحر والزحف الصحراوي والتغيرات المناخية والجفاف بسبب تدهور المراعي والقطع الجائر للغابات وتدني إنتاجية الأرض وزيادة سحب المياه الجوفية، وعدم ترشيد استخدامها، ما هي إلا انعكاس للاستغلال غير الراشد للموارد واستخدام تطبيقات زراعية غير مناسبة، إلى جانب عدم الوعي بالآثار الضارة للتلوث البيئي نتيجة استخدام الكيمياويات الزراعية المبيدات والأسمدة، وما تسبب من تلوث للتربة والمياه بل للنظام البيئي ككل، ويبدو ذلك جليا من خلال نسب المساحات المتصحرة والمهددة بالتصحر.

الفرع الثاني: الصعوبات الإدارية والمالية لعملية الاستثمار الفلاحي

بذلت الدولة مجهودا بوضع منظومة قانونية للاستثمار بصفة عامة والاستثمار الفلاحي بصفة خاصة، من أجل تحسين وتطوير بيئة الاستثمار والأعمال، لذلك يمكن تحديد أهم الصعوبات التي تعرقل عملية الاستثمار الفلاحي في الجزائر: (كريوج و اللحياني، 2022، الصفحات 202-203)

- البيروقراطية الإدارية في إجراءات الحصول على العقار الفلاحي وعدم التحكم في ذلك، بما فيها نقص التنسيق بين القطاعات ذات الصلة بالمشروع الاستثماري.

- ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي التي أثرت سلبيا على الاستثمار وعزوف المستثمرين عن الاستثمار في القطاع الزراعي، وعزوف معظم المستثمرين عن الدخول في استثمارات فلاحية أو زراعية بسبب مخاطر التقلبات المناخية وعدم إيجاد آليات مساعدة على ذلك، وبالتالي البحث عن قطاعات أخرى كالصناعة والخدمات للاستثمار فيهم.

- مشكل البحث عن الأسواق الخارجية لغرض تسويق المنتوجات والعراقيل الجمركية والبنكية للصادرات في المواد الزراعية الأمر الذي جعل قيمة الصادرات ضئيلة جدا مقارنة بالقطاع الريفي (المحروقات)، إذ لم يتجاوز 3% من قيمة الصادرات، ويرجع ذلك إلى عدم تفعيل هيكلة الصادرات الجزائرية وتنويعها.

– نقص استخدام التقنية الحديثة والتكنولوجيا في استغلال الموارد المائية لدرجة باتت تنذر بأخطار كبيرة على مستقبل الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

– ضعف مشاركة القطاع الخاص وبشكل فعال في التنمية الزراعية وعدم فعالية برامج التنمية في الريف وعدم التكامل بين الموارد البشرية والمالية والطبيعية ما جعل الفجوة واسعة في مجال الخدمات الزراعية لمساندة بشكل لا يمكن إقامة تنمية زراعية فعلية.

– ضعف ثقافة التأمين الزراعي لدى الفلاحين لمواجهة مخاطر التقلبات المناخية والحرائق وغيرها من الكوارث الطبيعية المحتملة.

– صعوبة الحصول على التمويل للمستثمر الفلاحي بسبب الإجراءات الإدارية المطولة والمرهقة.

– عدم وضع مخططات طويلة المدى بما فيها عملية الاستشراف والتخطيط باعتبار أن جل المخططات مبرمجة على المدى المتوسط والقصير.

الفرع الثالث: المعوقات المتعلقة بالقوانين والتشريعات في المجال الزراعي

قامت السلطات العمومية الجزائرية بمحاولة إيجاد حلول للمشاكل التي يتخبط فيها القطاع الزراعي من خلال حزمة القوانين والقرارات المختلفة والمتناقضة في بعض الأحيان، إلا أنها باءت بالفشل إلى حد الآن، حيث أن ثلاثة ملايين هكتار تابعة للقطاع الخاص لا تزال دون عقود، نفس الشيء بالنسبة للعقود الإدارية الممنوحة للمستثمرات الفلاحية.

وتبقى إشكالية العقار الفلاحي مطروحة، لا سيما أن المؤسسات المالية أصبحت مجبرة على تقديم القروض بضمانات مادية، أثر ذلك على تمويل العمليات الإنتاجية، يدفع بعض المنتجين إلى الانحراف إلى أعمال غير رسمية منها التأجير أو التنازل عنها، في انتظار ما سيؤول إليه قانون الامتياز الفلاحي 10-03 الجديد الذي يمنح للفلاح عقد امتياز يمكن بواسطته التعامل بصفة قانونية مع الهيئات المالية، باعتباره كضمان للقرض. (سمير ، 2018، صفحة 160)

الفرع الرابع: المشاكل الاقتصادية للقطاع الزراعي

يقصد بالمشاكل الاقتصادية تلك المشاكل المرتبطة بالسياسات الحكومية واتجاهات السياسات الزراعية المطبقة في هذا القطاع، يمكننا إيجاز أهم هذه المشاكل كما يلي: (صولي، 2015، الصفحات 48-49)

1.ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي:

قدرت حصة الاستثمارات في القطاع الزراعي بنسبة ضئيلة، فالزراعة الحديثة ولكي تحقق إنتاجية عالية فإنها تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة حتى وإن اعتمدت في بعض الظروف على كثافة العمالة، إلا أن تمويل القطاع الزراعي ظل يعاني من جملة من المعوقات نذكر منها:

– سوء إدارة مؤسسات الإقراض الزراعي ونقص في اعتماد المصارف المختصة بالإقراض الزراعي وارتفاع فوائد المصارف التجارية وغياب خطة شاملة لسياسات الإقراض المؤسسية وعدم موضوعية معايير توزيع القروض على المزارعين، إضافة إلى إلى عدم وفاء المزارعين بتسديد القروض الممنوحة. وتشمل مشكلات الاستثمار الزراعي بعدم كفاية مقاديرها أو بسوء توزيعها الجغرافي، وانخفاض معدل استغلال المناخ منها، إضافة إلى ذلك سوء ترتيب أولوياتها والتي لا يتم اختيارها وفقا لأسس اقتصادية واجتماعية سليمة، مثل تفضيل محاصيل ثانوية على محاصيل إستراتيجية مهمة، التركيز على التنمية الميكانيكية أو الآلية في حين تتوفر كثافة عمالية عالية، تفضيل التنمية البيولوجية أو الكيماوية في مناطق تندر فيها الأراضي الزراعية.

2. تباين أنماط السياسة السعرية:

قد اتبعت العديد من الدول سياسة التحديد الجبري للأسعار الغذائية خاصة الأساسية منها في محاولة للحد من آثار التضخم على القطاعات الاستهلاكية وحتى لا تؤدي هذه السياسة إلى الإضرار بالقطاعات الإنتاجية نظرا لإنصافها بالتحيز الواضع للقطاعات الاستهلاكية فقد قامت سياسة دعم الأسعار للمنتجين خاصة المنتجين للمحاصيل الزراعية الإستراتيجية كالقمح والشعير ... الخ، وهذا لخفض تكاليف الإنتاج، إلا أنه على الرغم من النجاح الذي حققته هذه السياسة في بعض الدول، فإن تحديد الأسعار لبعض المنتجات الزراعية، قد يؤدي إلى الإضرار بها وبالتالي التخلي عن زراعتها.

3. تماثل الاقتصاديات العربية وتنافسها

أي أن الاقتصاديات العربية متشابهة ومتماثلة في خصائصها واعتمادها على عدد قليل من المنتجات المتماثلة في معظمها والتي يتم تصديرها إلى الدول المتقدمة وهي في الغالب مواد خام، وعليه لا تساعد هذه المنتجات على إقامة التكامل التجاري كونها متماثلة لأنها تمثل جانبا هاما من جوانب التكامل الاقتصادي، فمعظم العلاقات العربية الاقتصادية ترتكز أساسا على العلاقات التجارية ومن ثم كان من الطبيعي أن تؤدي هذه المشكلة إلى عدم تطوير المبادلات التجارية فيما بين الدول العربية ولاسيما في مجال تبادل المنتجات الزراعية.

4.ضعف الهياكل القاعدية:

يتضح ضعف مقومات البنية الأساسية في العديد من الدول العربية، خاصة فيما يتعلق بطرق المواصلات ووسائل الاتصالات وخدمات الإسكان وخدمات التسويق المختلفة، ويرجع السبب في ذلك إلى نقص التمويل والمخصصات المالية المطلوبة للقيام بمشاريع البنى التحتية، ومن ثم المشاريع التنموية والاستشارية، وكذا المخصصة للخدمات الائتمانية اللازمة لتمويل العمل الاستثماري الزراعي، ويقع جانب هذه المسؤولية على كل الدول على حدة بينما يقع جانب آخر منها على الجهود المشتركة لبعض الدول.

خلاصة الفصل:

عرضنا في هذا الفصل أهم المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة التي تمثل الجوانب النظرية للإستثمار الفلاحي والتجارة الخارجية، حيث يعتبر الإستثمار الفلاحي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، ويعتبر هذا النوع من الإستثمار في الفلاحة له عدة مجالات التي تبرز أهمية الإستثمار الفلاحي من خلاله، وذلك لمساهمته في توفير الإحتياجات الضرورية من الغذاء للأفراد وتوفير الموارد المالية والإمكانات اللازمة وإستغلالها بكفاءة. ومنه إحداث تأثير هادف لتنمية الصادرات وتنويعها في مجال الصناعات الغذائية وهذا ما يحقق إنجاح عملية التصدير وتحقيق تنمية إقتصادية.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية تعبر عن تبادل السلع والخدمات بين الأفراد أو المؤسسات في شكل صادرات وواردات بين دول العالم، وإنقسمت سياسات التجارة الخارجية إلى إتجاهين، يقوم الإتجاه الأول على أساس تحرير التجارة الخارجية، حيث يقوم على إنتقال السلع والخدمات بين الدول، وجعل التجارة حرة دون قيود وإزالة كل العراقيل والصعوبات التي تعرقل التجارة، أما الإتجاه الثاني يقوم أساس تقييد أو حماية التجارة، ومن خلاله تتدخل الدولة في تنظيم التجارة الخارجية من خلال فرض قيود عليها بغرض حماية المنتجات المحلية، ويتم عن طريق فرض رسوم جمركية على السلع ...إلخ. وعليه فإن عملية تنظيم التجارة الخارجية يتطلب أساليب ووسائل لتحقيق أهدافها الإقتصادية.

الفصل الثاني

دراسة مقارنة حالة الجزائريين الفترتين

(2024-2007)

تمهيد:

تعتبر الزراعة من أهم القطاعات في إقتصاديات الدول، لتوفيرها أحد أهم متطلبات الأساسية لحياة البشر، ولهذا إهتمت الدولة الجزائرية بالبدأ بالعديد من البرامج الإصلاحية في مجال الفلاحة بإعتباره قطاع إسترتيجي من خلاله يتم تحقيق التنمية الاقتصادية، قصد تحقيق الفائض في الإنتاج الزراعي من أجل تموين الاقتصاد الوطني المحلي بالسلع والمواد الغذائية والزراعية، وكذلك تحقيق فائض يحول كصادرات من أجل تحقيق موارد مالية تغذي الخزينة العمومية للدولة، كما أن تميز الجزائر بالعديد من الإمكانات من كبر حجم الأراضي الزراعية الشاسعة، والموارد المائية، والعمالة، يساعدها على تحقيق التنمية الشاملة لهذا القطاع، ومن خلال ما سبق سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى دراسة السياسات والبرامج التي إتبعتها الدولة الجزائرية في سبيل تطوير القطاع الفلاحي من خلال ثلاثة مباحث كالتالي:

- **المبحث الأول:** واقع الإستثمار الفلاحي في الجزائر للفترة (2007-2014).
- **المبحث الثاني:** التحولات الجديدة في الإستثمار الفلاحي للفترة (2015-2024).
- **المبحث الثالث:** تقييم السياسات الفلاحية في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الإستثمار الفلاحي في الجزائر للفترة (2007-2014)

يعتبر الإستثمار الفلاحي من أهم الإستثمارات التي أولتها الجزائر أهمية بالغة في سبيل تحقيق زيادة في الإنتاج للمواد والسلع الزراعية والغذائية، بالإضافة إلى تطوير جودة وتنوع في هذه المنتجات، ولهذا إنتهجت سياسات الدعم الفلاحي والريفي وفي هذا المبحث سنحاول على مضمون هذه السياسات المتبعة للفترة 2007-2014 وأهم النتائج والإنجازات التي حققتها.

المطلب الأول: السياسات المتبعة وبرامج الدعم الفلاحي في الجزائر للفترة (2007-2014)

يعتبر برنامج التجديد الفلاحي والريفي من البرامج التنموية التي إتبعتها الجزائر في سبيل إنعاش وتطوير القطاع الفلاحي، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: برنامج التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة في تلك الفترة، وتواصلت الديناميكية هذه في البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال سنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دج من بينها بعض المشاريع الهيكلية التي ما تزال قيد الإنجاز.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضعته الدولة للفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2014 من النفقات مبلغ 21214 مليار دج (ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين هما:

- برنامجا جاريا إلى نهاية 2009، مبلغ 9680 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار).
- برنامجا جديد بمبلغ 1153 مليار دج (ما يعادل 156 مليار دولار).

- يخصص برنامج التنمية 2010-2014 أكثر من 14% من موارده لتحسين التنمية البشرية (أي بقيمة 9386.6 مليار دينار).

كما يخصص برنامج الاستثمارات العمومية هذا ما يقارب 40% من موارده المواصلة تطوير المنشأت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية (379 مليار دج لقطاع العدالة و6447 مليار دج لتطوير المنشأت القاعدية).

وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية، بخصص هذا البرنامج أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال أكثر من 1000 مليار دج يتم رصد لها لدعم التنمية الفلاحية الريفية الذي تم الشروع فيه منذ سنة 2010 ما يقارب 150 مليار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الفترة. (عباس، 2017، صفحة 79)

كما ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية المسيرة من قبيل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية.

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل، والهدف المنتظر تحقيقه من هذا البرنامج هو إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.

وعلى صعيد آخر يخصص برنامج التنمية الخماسي مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي وتعميم استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوصفية للتعليم كلها وفي دعم المرافق العمومية. (عباس، 2017، صفحة 80)

كما منح هذا البرنامج نمط وحيد لإستغلال الأراضي التابعة للدولة عن طريق الإمتياز بعلاقة تعاقدية على المدى الطويل، وبدأ تطبيق هذا البرنامج بالتوقيع على عقود النجاعة مع الولايات 48 للبلاد في سنة 2009، على أساس النتائج المحققة وخصوصية كل منطقة، وقسمت هذه العقود إلى نوعين هما: (سعيداني و براهيمي، 2019، الصفحات 59-60)

1-عقود مرتبطة ببرنامج تجديد الإقتصاد الزراعي: قام من خلالها بدعم النشاطات الفلاحية المباشرة مثل إنتاج الحبوب، البقول الجافة، الحليب، البطاطا، وغيرها)، تقديم القروض الميسرة ومسح الديون ودعم إستخدام تقنيات الري التكميلي واقتصاد المياه، وتوفير البذور والشتلات والأسمدة، وهو ما يمثل متابعة الجهود المبذولة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بهدف تعزيز الجهاز الإنتاجي للمواد الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع ورفع والمردودية، وامتصاص مشكلة إستراحة الأراضي وذلك بالتكثيف الزراعي لأكثر من دورة خلال سنة واحدة.

2-عقود مرتبطة ببرامج التجديد الريفي: قامت هذه البرامج على دعم وتشجيع سكان الأرياف على تطوير مناطقهم وتحسين ظروفهم المعيشية الخاصة، من خلال إنجاز مشاريع حيوية أطلق عليها مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة، تتمثل في توظيف أفضل للثروات الخاصة والعامة المتوفرة بتلك المناطق، والإستغلال والتسيير العقلاني لهذه الثروات المحلية ورفع القدرات الإنتاجية لها، وحماية الموارد الطبيعية، وتثمين المنتجات ذات الخصوصية المحلية، وتنويع النشاطات الإقتصادية في الوسط السهبي وفي الواحات والجبال.

لتحقيق هذا البرنامج بشقيه تجديد الإقتصاد الزراعي والتجديد الريفي خصصت الدولة مبلغ 1000 مليار دينار خلال الفترة (2009-2013) لدعم النشاطات المذكورة سابقا وفق مايلي: (سعيداني و براهيمي، 2019، الصفحات 60-62)

- تحمل الدولة تكاليف إقتناء البذور والشتلات وإعادة إنتاجها كما يمنح دعم عمومي لأسعار إقتناء الأسمدة بالنسبة لكافة أنواع الإنتاج الزراعي.

- تخصيص مساعدات عمومية لإقتناء العتاد الفلاحي لصالح كافة أنواع الإنتاج الفلاحي وتربية الماشية، وعتاد الري المقتصد للمياه، وسيوجه هذا الدعم حصريا للبيع بصبغة الإيجار للتجهيزات المصنعة محليا.

- مواصلة دعم أسعار الحبوب حرصا على تشجيع الإنتاج المحلي، ومنح الديمومة لأسعار محاصيل القمح والشعير التي تجمعها التعاونيات وسيتم تقديم سعر تحفيزي أيضا لجمع محاصيل الخضر الجافة.

- دعم تطوير إنتاج الحليب وجمعه من خلال دعم إقتناء البقر الحلوب لدى المونين المتعاقدين، ودعم لتجديد التجهيزات وشراء عتاد جمع الحليب وإنتاج العلف.

- دعم إنتاج اللحوم بكل أنواعها، حيث سيستفيد مربو الغنم والماعز على وجه الخصوص من التكفل بتلقيح الماشية، وإعانات من أجل تجديد حظائر تربية الماشية، وإنشاء مراكز التكاثر، وتوفير العلف بأسعار مدعمة في حالة الجفاف، كما ستستفيد تربية الدواجن والقطعان الصغيرة من دعم موجه لإقتناء الماشية وتجديد وسائل الإنتاج، و الإستثمار في الصناعة التحويلية، أما تربية الخيول والإبل فسيتم تدعيمها من خلال تشجيع توالد السلالات المحلية وتطوير المهن ذات الصلة بهذه النشاطات.

- منح مساعدات هامة للإنتاج الذي تدره بعض الأنواع من الأشجار المثمرة كما يستفيد إنتاج زيت الزيتون من دعم خاص يشمل إقتناء العتاد الموجه لإنجاز المعاصر وقدرات تخزين الإنتاج وتوضيبه، كما يستفيد إنتاج التمور وتصديرها من دعم ملائم يشمل الحفاظ على غابات النخيل وتجديدها، وبناء وحدات التوضيب والتصدير.

- رفع كفاءة الإطارات العاملة في قطاع الزراعة بتكوين المهندسين والتقنيين في الفروع والمهن ذات العلاقة بهذا النشاط من قبل المنظومة الوطنية للتعليم والتكوين، بالإضافة إلى إستفادة التعاونيات الفلاحية وتعاونيات تربية المواشي من الإطارات الجامعية في إطار الإندماج المهني المرتبط بالقطاع الزراعي.

الفرع الثاني: تمويل برنامج التجديد الفلاحي والريفي

فيما يتعلق بتمويل برنامج التجديد الفلاحي والريفي، فإنه وبناءً على التدابير التي أقرها قانون المالية التكميلي لسنة 2008، قررت الحكومة ممثلة في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية دعم استحداث مجموعة من القروض البنكية الجديدة نذكر منها: (علوي ، 2020، الصفحات 43-46)

اولا: القرض الرفيق

قامت الدولة بطرح قرض الرفيق بتاريخ 2008/07/24 لمساعدة الفلاحين على حل مشاكلهم، حيث يعتمد هذا القرض أساساً على توفير المواد الأولية التي يحتاجها الفلاح كبناء مستثمرة فلاحية أو تهيئة الأرض أو شراء الأدوية والأسمدة ...إلخ. وهو فرض إستغلال مدعم من قبل الدولة لغرض تمويل الإستثمارت الفلاحية سواء كانت فردية أو تعاونيات أو مجتمعات إقتصادية. و من أهم المجالات التي يشغلها هذا القرض تذكر:

1. القرض الموسمي:

- اقتناء المدخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية: تأخذ بعين الاعتبار اقتناء اللوازم الضرورية لتهيئة النشاط الفلاحي (بذور، شتائل، أسمدة...).
- توفير الوسائل اللازمة للقيام بمختلف العمليات المتعلقة بالزراعة.
- اقتناء المنتجات الفلاحية لتحزينها ضمن نظام ضبط المنتجات الفلاحة الواسعة الاستهلاك SYPRALAC
- تربية الحيوانات.
- اقتناء الأغذية الحيوانية.

2. القرض الفيديرالي:

القرض الفيديرالي موجه للمتعاملين الاقتصاديين المؤسسات الاقتصادية والتعاونيات والمجموعات المشاركة في الأنشطة التالية:

- تحويل الطماطم.

- إنتاج الحليب.
- انتاج الحبوب
- وحدات تصنيع العجائن
- انشاء وحدات الثروة الحيوانية و مراكز التسمين.
- ذبح و تقطيع الدواجن.
- تسويق المنتجات الزراعية و تخزينها و تعبئتها.
- انتاج و توزيع الأدوات الزراعية والري و البيوت البلاستيكية.

3. مميزات القرض الرفيق:

- هو قرض لمدة سنتين
- تتحمل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية التغطية الكاملة للفائدة.
- أي مستفيد من القرض يسدد ما بين 6 و 24 شهرا يستفيد من دفع جميع الفوائد من قبل الوزارة و كذلك يستفيد بقرض آخر من نفس الصيغة للفترة التالية.
- أي مستفيد من قرض الرفيق ولا يسدد في مدة سنتين يفقد حق تسديد دفع الفائدة من قبل الوزارة و يفقد
- حق الاستفادة من قرض آخر.

ثانيا: قرض التحدي

إن قرض التحدي هو قرض استثماري محسن يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة و تربية الحيوانات على الأراضي الزراعية الغير مستغلة تابعة للمتعاملين الخواص او الملكية الخاصة للدولة. يشمل المجالات التالية:

- إنشاء معدات وتحديث مستثمرات الفلاحة وتربية الحيوانات

- تعزيز القدرات الإنتاجية للمستثمرات الحالية والغير مستغلة

- المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية والحيوانية وتصنيعها وتثمينها والتي تتطلب احتياجات تمويل متوسطة الأجل (قرض فدرالي).

لدى قرض التحدي العديد من المميزات نذكر منها:

- إذا كانت مدة السداد خمس سنوات أو أقل، تتحمل الوزارة الفائدة

- يتحمل المستفيد من القرض دفع فائدة 1% عند السداد بين السنة السادسة (06) والسابع (07)

- على المستفيد من القرض دفع فائدة 3% عند السداد من السنة الثامنة (08) والسنة التاسعة (09)

- إذا دام المشروع أكثر من عشر سنوات (10) سنوات، يتحمل المستفيد أعباء الفوائد كاملة .

- المساهمة الشخصية 10 %إذا كانت مساحة المشروع اقل من 10 هكتارات اما اذا كانت مساحة المشروع تفوق 10 هكتارات فالمساهمة الشخصية تكون 20%.

المطلب الثاني: تحليل الإنجازات للفترة (2007-2014)

إن الجزائر بدأت بالعديد من الإصلاحات التي مست مجالات مختلفة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة لقطاعاتها، وأبرزها قطاع الفلاحي الذي سطرت له العديد من البرامج التنموية الهادفة لزيادة المردودية الزراعية وتحقيق الكفاية من المواد والسلع الغذائية والزراعية، وسنتطرق في هذا المطلب للإمكانات والإنجازات المحققة في ظل هذه الإصلاحات.

الفرع الأول: الأراضي الزراعية

تعتبر الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي والمؤثر الرئيسي على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد، فهي بمثابة ثروة إستراتيجية للبلد الذي يمتلكها ولابد من حمايتها وتنميتها بشتى الوسائل المتوفرة، كما لها دورا كبيرا في نمو الإنتاج الزراعي و توسيعه وتتربع الجزائر على مساحة زراعية إجمالية مقدرة بـ: 4.42 مليون هكتار أي 18% من المساحة الإجمالية للبلد و التي تقدر بـ 238174100 ، كما تقدر المساحة الزراعية المستعملة بـ: 458.8 مليون هكتار أي ما يعادل 28 من المساحة الزراعية الإجمالية، حيث تتوزع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر جغرافيا إلى أربعة مناطق تتمثل في:

- المنطقة الساحلية: والتي تتربع على مساحة قدرها 65.1 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وذلك بنسبة 6.19% من إجمالي المساحة الزراعية حيث تضم 14 ولاية من الطارف شرقا إلى تلمسان غربا.

- المنطقة الداخلية: تتربع على مساحة قدرها 69.3 مليون هكتار من الأراضي الزراعية و تضم كل من البليدة ، البويرة ، المدية ، عين الدفلى ، معسكر ، غليزان ، تيارت ، تيسيمسيلت ،سيدي بلعباس، سطيف قسنطينة ، برج بوعريريج ، و ميلة.

- المنطقة السهبية: تتربع على مساحة قدرها 85.2 مليون هكتار وتضم 15 ولاية هي: أم البواقي، باتنة، بسكرة ، الجلفة ، المسيلة ، البيض ، خنشلة ، سوق أهراس ، تبسة ، سعيدة ، النعامة ، و الاغواط .

- المنطقة الصحراوية: تتربع على مساحة زراعية تقدر بـ: 218.0 مليون هكتار أي بنسبة 6.2% من اجمالي الأراضي الصالحة للزراعة و التي تضم 08 ولايات هي ورقلة ، غرداية ، الوادي ، أدرار ، بشار، تمنراست ، تندوف و اليزي .

كما تقسم هذا المساحة الزراعية على المحاصيل حيث بلغت حصة القمح 3322 ألف هكتار، الفواكه ذات النواة و الفواكه ذات النواة الحجرية: 263 ألف هكتار ، الحمضيات 65 ألف هكتار، أما حصة الخضروات 330 ألف هكتار، البطاطا 138 ألف هكتار، الكرمة 74 ألف هكتار، البقول 86 ألف هكتار، أشجار التين 47 ألف هكتار، أشجار الزيتون 329 ألف هكتار، النخيل المثمرة : 160 ألف هكتار، المحاصيل الأخرى 407 ألف هكتار، الأراضي الخاملة 3200 ألف هكتار.

والجدير بالملاحظة أن النسبة الفعلية المستعملة ضئيلة جدا مقارنة بالمساحة القابلة للزراعة و هو الأمر الذي يستدعي البحث عن أسباب عدم استعمال بقية الأراضي الصالحة للزراعة خاصة في ظل تنامي عدد السكان من سنة إلى أخرى و السعي المستمر لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي و لما لا العمل على تحقيق و توفير جميع السلع الغذائية التي يحتاجها المواطن محليا و التخلص النهائي من عملية استيراد هذه المواد خاصة في ظل توفر جميع الإمكانية الضرورية ليبقى الحاجز الوحيد هو إيجاد حل للأراضي الصالحة للزراعة و غير مستعملة. (بن سعيد و سعدي، 2022، الصفحات 48-49)

الجدول رقم (1): توزيع الأراضي القابلة للفلاحة في الجزائر 2011 (المساحة هكتار)

البيان	المساحة	%
المساحة الفلاحية الصالحة	8445490	19.89
مراعي ومجاري	32942086	77.69
أراضي الإستغلالات الفلاحية	1056284	2.48
الإجمالي	42443860	100

المصدر (مروني و عدة، 2017).ص46

يتضح لنا الاختلال الواضح بين نسبة مساحة الأراضي الصالحة للفلاحة 19.89% ونسبة المراعي والمجاري 77.69% وها ما ينعكس سلبا على الإنتاج الفلاحي ولذلك وجب على الحكومة توسيع الأراضي الصالحة للفلاحة بما يحقق لها زيادة في الإنتاج.

بالإضافة إلى ذلك هناك أراضي الاستغلالات الفلاحية غير المنتجة والتي تمثل 2.48% وهي صغيرة إلا أنه لا يعقل أن يبقى أكثر من 1056284هكتار غير منتج بصورة دائمة، لان ذلك يعد تبديدا لعنصر الارض.

الجدول رقم (2): توزيع الأراضي المستغلة فعليا في الإنتاج الفلاحي في الجزائر 2011 (المساحة هكتار)

البيان	المساحة	%
أراضي	4254887	50.38
أراضي مستريحة	3246508	38.44
مروج طبيعية	24820	0.29
الكروم	77730	0.92
الزراعة المثمرة	841545	9.96
الإجمالي	8445490	100

المصدر: (مروني و عدة، 2017)ص47

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه المساحة الصالحة للزراعة بلغت 8.4 مليون هكتار، وهو ما يعني أن الجزء

الأكبر من المساحة غير صالح للزراعة، وبالتالي محدودية الأراضي الفلاحية في الجزائر، حيث مثلت كما ذكرنا سابقا 19.89% من الأراضي القابلة للفلاحة أي 3.5 % مساحة البلاد.

وتشمل هذه الأراضي على أراضي صالحة للحراثة والتي تنقسم إلى (مزروعات عشبية) وأراضي مستريحة أو مزروعات دائمة والتي تنقسم إلى (مروج طبيعية وزراعات مثمرة وكروم)، والأراضي المستريحة تمثل ثاني أكبر نسبة من الأراضي الصالحة للفلاحة بعد المزروعات العشبية وهو ما يعني أن الجزء الكبير من الأراضي غير مستغل وهذا

راجع إما إلى مشكل الجفاف أو التصحر ولنقص الإمكانيات اللازمة لاستغلالها. (مروني و عدة، 2017، الصفحات 46-47)

الفرع الثاني: تطور الإنتاج الزراعي خلال فترة 2009-2014

سمح تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، بتنمية الإنتاج الوطني وتحقيق عدة مكاسب، فنسبة نمو قطاع الفلاحة سنة 2009، وصلت 20 %، كما واصل القطاع في النمو في السنة الموالية، وإن إنخفضت الوتيرة حيث بلغت نسبة النمو 4.6% في 2010، ويرجع هذا النمو للعوامل المناخية المواتية، وللإجراءات المتخذة من طرف الحكومة، لتحفيز الفلاحين لرفع الإنتاجية خاصة الحبوب، بتسهيل الحصول على قروض التمويل، البذور، الأسمدة، وخلق قروض جديدة بدون فوائد، ودعم أسعار الأسمدة وغيرها.

بلغ معدل نسبة نمو الإنتاج الذي حققه القطاع بين 2009 و2014: 11% وبلغت قيمة الإنتاج الفلاحي في 2009: 1507 مليار دينار، ليحقق سنة 2014: 2761 مليار دينار.

أولا: تطور إنتاج الحبوب من 2009 إلى 2014

كان تطور الإنتاج للحبوب من الفترة 2009- 2014 كالتالي :

الجدول رقم (3): يوضح تطور إنتاج المحاصيل الزراعية من 2009 إلى 2014. (الوحدة: قنطار)

البيان	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير
2009	23357870	11093120	25666140
2010	20385000	9142000	15039000
2011	21957900	7151000	12580800
2012	24071180	10251125	15917150
2013	23323694	9666796	14986386
2014	18443334	5918634	9394009

المصدر: (صاحب، 2015).ص166

يظهر الجدول الحضور المعتبر للغلة الإنتاجية لمجموع الحبوب سنة 2009 والتي تجاوزت 61.2 مليون قنطار، لينخفض بعدها في السنة الموالية، ثم ترجع للإرتفاع سنة 2012، وتحقق أكثر من 51.3 مليون قنطار، لتنخفض إنتاجية الحبوب في السنتين المواليتين، وتصل سنة 2014 إلى 34352150 قنطار.

ثانيا: تطور إنتاج الحليب

الجدول رقم (4): يوضح تطور إنتاج الحليب من 2009-2014

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإنتاج	2394200	2632911	2926959	3088190	3368066	3548825

المصدر: (صاحب، 2015).ص168

من خلال الجدول يظهر بأنه بين 2009 و2014، إرتفع الحليب بأكثر من 100 مليون لتر من ماحقق سنة 2014 أكثر من 354 مليون لتر، كما يظهر الجدول النمو التصاعدي المثمر في إنتاج الحليب خلال فترة تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

ثالثا: تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية بين 2009-2014:

الجدول رقم (5): يوضح تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية من 2009 إلى 2014

	البطاطس	الطماطم	التمور
2009	2636570	6410343	6006960
2010	33003115	7182353	6447410
2011	38621936	7716055	7248940
2012	42194758	79690630	7893570
2013	48865380	1750753	8481990
2014	46735155	10656093	9343772

المصدر: (صاحب، 2015)ص168

يوضح الجدول بأن عدة منتجات زراعية، عرفت نمواً مستمراً في ظل السياسة الفلاحية الجديدة. (صاحب، 2015، الصفحات 166-168)

الفرع الثالث: الصادرات

أولا: الإنتاج النباتي: تسعى الجزائر من خلال كل البرامج التنموية والسياسات الزراعية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي لأوسع مجموعة من المنتجات الغذائية بشقيها النباتي والحيواني، للحد من الواردات الغذائية والوصول إلى أكبر نسبة من الصادرات الغذائية.

الجدول رقم (6): يبين قيم الصادرات والواردات للأغذية النباتية الرئيسية للفترة (2002-2015).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان		قمح ودقيق	البطاطس	البقوليات	الخضر	الفواكه	سكر مكرر	الزيوت
الصادرات	2006-2002	1.70	0.07	0.14	0.86	17.19	0.00	6.83
	2012-2008	3.96	0.05	0.03	9.95	19.68	97.50	7.40
	2014-2013	0.00	0.25	0.00	2.65	38.50	227.90	0.96
	2015	0.87	0.01	0.00	5.49	34.59	150.53	1.04
الواردات	2006-2002	955.44	53.44	104.08	3.73	104.07	291.40	448.8
	2012-2008	2219.78	83.17	209.37	16.64	259.09	747.68	843.5
	2014-2013	2060.64	88.12	229.38	32.56	392.65	859.75	617.7
	2015	2406.01	93.38	239.45	29.51	326.32	717.49	612.5

المصدر: (سعيج و محفوظ، 2017)ص159

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

1.الصادرات: شهدت الجزائر ذروة صادراتها من القمح والدقيق خلال الفترة (2008-2012) بقيمة 3.96 مليون دولار، وذلك بفضل تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي. كما استفاد قطاع البطاطس من هذه السياسة، حيث قفزت صادراته إلى 0.25 مليون دولار في الفترة (2013-2014). في المقابل، واصل إنتاج البقوليات تراجعه، مما أدى إلى انخفاض صادراتها منذ عام 2002، حتى اختفت تمامًا بين عامي 2013 و2015 .أما صادرات الخضروات، فقد بلغت ذروتها في الفترة (2008-2012) بقيمة 9.95 مليون دولار، قبل أن تهبط إلى 2.65 مليون دولار في الفترة (2013-2014)، إلا أن السياسات الجديدة المطبقة مطلع عام 2015 ساهمت في انتعاشها إلى 5.49 مليون دولار. من جهة أخرى، سجلت صادرات الفواكه أعلى مستوى لها عند 38.50 مليون دولار خلال الفترة (2013-2014 .(كما شهدت صادرات السكر المكرر ارتفاعًا متوقعًا بسبب توقف الإنتاج المحلي، بينما تباينت صادرات الزيوت النباتية بين 0.96 و7.40 مليون دولار.

2.الواردات: سجلت الجزائر أعلى معدلات استيراد للقمح والدقيق والبطاطا والبقوليات في عام 2015، حيث بلغت قيمتها 2406.01 مليون دولار، و93.38 مليون دولار، و239.45 مليون دولار على التوالي، وذلك نتيجة تراجع الإنتاج المحلي لتلك المواد خلال نفس الفترة .في المقابل، انخفضت واردات الخضروات والفواكه والسكر المكرر إلى 29.51 مليون دولار، و326.32 مليون دولار، و717.49 مليون دولار على التوالي في عام 2015، بعد أن كانت 32.56 مليون دولار، و392.65 مليون دولار، و359.75 مليون دولار في عام 2014 .أما بالنسبة للزيوت، فمن المنطقي أن تشهد وارداتها انخفاضًا من 617.78 مليون دولار في 2014 إلى 612.57 مليون دولار في 2015، نتيجة زيادة الإنتاج المحلي والصادرات خلال تلك السنة.: (سعيج و محفوظ، 2017، الصفحات 159-160)

ثانيا: الإنتاج الحيواني: تعتبر السلع الغذائية ذات المصدر الحيواني الشق الثاني من مؤشرات الأمن الغذائي، أو بالأحرى دونها لايمكن التحدث عن أمن غذائي متكامل إذا غابت السلع الغذائية ذات الإنتاج الحيواني، والجدول رقم أسفله يوضح الإنتاج والصادرات والواردات للسلع الغذائية الرئيسية ذات الإنتاج الحيواني.

جدول رقم(7): الصادرات والواردات للأغذية الحيوانية الرئيسية للفترة (2002-2015)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	اللحوم	اللحوم	الأسماك	البيض	الألبان

		حمراء	بيضاء			ومنتجاتها
الصادرات	2006-2002	0.11	0.01	10.10	0.00	3.38
	2012-2008	0.08	0.32	9.01	0.00	1.65
	2014-2013	0.24	0.00	7.74	0.00	0.25
	2015	0.24	0.00	6.60	-	0.44
الواردات	2006-2002	137.41	0.21	19.57	4.07	653.95
	2012-2008	187.21	0.45	48.19	1.75	1161.97
	2014-2013	306.93	0.06	144.17	0.87	1769.97
	2015	260.30	0.15	113.95	1.16	1168.59

المصدر: (سعيج و محفوظ، 2017)ص ص: 160-161.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

1.الصادرات: شهدت صادرات الجزائر من اللحوم الحمراء ارتفاعًا ملحوظًا، حيث بلغت قيمتها 0.24 مليون دولار خلال الفترة (2013-2014)، واستمرت عند هذا المستوى في عام 2015 بعد أن كانت لا تتجاوز 0.1 مليون دولار في السنوات السابقة. ويعزى هذا التحسن إلى تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وإعادة إعمار الأرياف، مما ساهم في زيادة الإنتاج الحيواني وتربية الماشية .في المقابل، انعدمت صادرات الجزائر من اللحوم البيضاء تمامًا بين عامي 2013 و2015. كما شهد قطاع الأسماك تراجعًا مستمرًا في حجم الصادرات من 10.10 مليون دولار عام 2002 إلى 6.60 مليون دولار عام 2015، وهو ما يرتبط بانخفاض الإنتاج المحلي لهذه المادة الأساسية. أما فيما يخص البيض، فلا تُصدر الجزائر أي كميات منه، حيث يُوجه الإنتاج بالكامل للاستهلاك المحلي. بينما ظلت صادرات الألبان ومنتجاتها ضعيفة، حيث بلغت قيمتها 0.44 مليون دولار عام 2015.

2.الواردات: سجلت الجزائر أعلى مستوى لواردات اللحوم الحمراء خلال الفترة (2013-2014) بقيمة 306.93 مليون دولار، لكنها تمكنت من خفض هذا الرقم إلى 260.30 مليون دولار عام 2015. على عكس اللحوم البيضاء، التي ظل حجم استيرادها منخفضًا ولم يتجاوز 0.45 مليون دولار منذ عام 2002 حتى 2015 .أما بالنسبة لواردات الأسماك، فقد اتبعت مسارًا مشابهًا للّحوم الحمراء، حيث بلغت ذروتها عند 144.17 مليون دولار في الفترة (2013-2014) بسبب تراجع الإنتاج المحلي الناجم عن المشاكل التي يعانيها قطاع الصيد البحري، والذي لم يحظَ باهتمام كافٍ في الخطط التنموية السابقة. إلا أن السياسات الجديدة التي تم تطبيقها مطلع عام 2015 أسهمت في تحسين أداء القطاع، مما أدى إلى انخفاض الواردات إلى 113.95 مليون دولار في نفس العام .كذلك شهدت واردات الألبان ومنتجاتها ارتفاعًا قياسيًا بلغ 1769.73 مليون دولار

خلال الفترة (2013-2014)، لكن جهود الدولة في تطوير القطاع ساعدت في تقليص الاستيراد إلى 1168.59 مليون دولار عام 2015. (سعيج و محفوظ، 2017، الصفحات 161-162)

ثالثا: نسبة صادرات وواردات الجزائر للمواد الغذائية

جدول رقم(8): نسبة الصادرات والواردات الغذائية للجزائر للفترة (2004-2017)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	الواردات الكلية	الواردات الغذائية	النسبة %	الصادرات الكلية	الصادرات الغذائية	النسبة %
2004-2008	25068.10	4358.16	17.38	44335.49	1401.1	3.16
2009	39297.54	5477.59	13.93	45189.38	116.29	0.25
2010	41191.89	5515.01	13.38	45189.38	116.29	0.25
2011	41191.89	5515.01	13.38	45189.38	116.29	0.25
2012	42231.98	6365.90	15.07	56851.91	215.61	0.37
2013	55213.08	8428.32	15.26	65181.08	405.70	0.62
2014	58274.09	7157.72	12.28	62884.29	283.29	0.45
2015	51733.01	5793.84	11.19	37951.39	192.44	0.50

المصدر: (سعيج و محفوظ، 2017)، ص 162.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن الواردات والصادرات الجزائرية سواء الكلية أو الزراعية والغذائية سلكت سلوكين مختلفين في فترتين زمنيتين متعاقبتين حيث:

1.الواردات الغذائية:

سجلنا الارتفاع المستمر للواردات الكلية للجزائر إذ تجاوز الضعف، فبعد أن كان يقدر ب 25068.10 مليون دولار في بداية الفترة أصبح يقدر ب 58274.09 مليون دولار في سنة 2014، وهو نفس المسار الذي اتخذته الواردات الغذائية بحجم بلغ 4358.16 واردات غذائية في بداية الفترة وارتفاع إلى حجم قدره 7157.72 مليون دولار واردات غذائية سنة 2014 ، أما عن نسبة الواردات الغذائية إلى الواردات الكلية فتبقى ضئيلة لم تتعدى في أعلى معدلاتها 17.38%. هذا الارتفاع المستمر في حجم الواردات الغذائية دفع بالدولة الجزائرية إلى البحث في سياسة جديدة للتحكم أكثر في الغذاء. وفي سنة 2015 وهي فترة تحول الجزائر لنموذج النمو الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق أمن غذائي مستدام، نسجل انخفاض الواردات الكلية للجزائر بفعل سياسة الجزائر التقشفية التي أوصت بخفض الواردات، وصحبها انخفاض حجم الواردات الغذائية بشكل محسوس قيمتها 5793.84 مليون دولار سنة 2015.

2.الصادرات الغذائية :

سجلنا الارتفاع المستمر للصادرات الكلية للجزائر، فبعد أن كانت تقدر ب 44335.49 مليون دولار في بداية الفترة أصبحت تقدر ب 62884.29 مليون دولار في سنة 2014وهو راجع لارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة ، وهو عكس المسار الذي اتخذته الصادرات الغذائية بحجم بلغ 1401.10 صادرات غذائية في بداية الفترة وانخفاض إلى حجم قدره 283.29 مليون دولار صادرات غذائية سنة 2014 ، أما عن نسبة الصادرات الغذائية إلى الصادرات الكلية فتبقى ضئيلة جدا أعلى معدلاتها 3.16%، كما سجلنا انخفاض الصادرات الكلية للجزائر من 37951.00 بسنة 2015 ، وصحبها انخفاض واضح في حجم الصادرات الغذائية من 192.00 مليون دولار سنة 2015، كما ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات الغذائية في الصادرات الكلية من 0.50% سنة 2015، وهذا إنما يدل على المسار الصحيح الذي تخوضه الجزائر بتطبيقها لنموذج النمو الاقتصادي مما يقود إلى تحقيق أمن غذائي مستدام. (سعيج و محفوظ، 2017، الصفحات 162-163)

المطلب الثالث: متطلبات ترقية الصادرات الزراعية في الجزائر

تتوفر الجزائر على إمكانات وفرص هائلة تؤهلها لترقية الاقتصاد الوطني وتبوء مكانة مرموقة في المجال الزراعي ضمن دول المنطقة، سواء أكانت هذه الإمكانات بشرية أم طبيعية، تحتاج فقط إلى المزيد من التثمين والاستغلال الأمثل لترقية صادرات المنتجات الزراعية، وفي هذا المطلب سنتناول فرص وإمكانات ترقية المنتجات الزراعية وآليات ترقيتها نحو الأسواق الدولية.

الفرع الأول: الفرص والإمكانات المتاحة أمام ترقية صادرات المنتجات الزراعية نحو الأسواق الدولية

يمكن إيجاز أهم الفرص والإمكانات المتاحة أمام ترقية صادرات المنتجات الزراعية نحو الأسواق الدولية كما يلي: (بسمة، 2018، الصفحات 111-112)

- تعدد البيئات المناخية الزراعية؛

- استخدام كميات منخفضة من المواد الكيميائية؛

- سوق كبير (الأسواق المحلية والمجاورة الخارجية: البحر الأبيض المتوسط والبلدان الإفريقية والعربية)؛

- إمكانية توفير المنتجات وتزويد السوق على مدار السنة وحتى في غير المواسم؛

- تشكيلة كبيرة من المواد؛

- منتجات ذات نوعية جيدة وحتى بيولوجية.

- كما تمتلك الجزائر رصيدا هاما من الأراضي الزراعية الكلية والتي تقدر بحوالي 42,46 مليون هكتار في حين أن المساحة المستخدمة للزراعة لم تكن إلا حوالي 8,42 مليون هكتار فقط لسنة 2009 بنسبة 20% من المساحة الزراعية الكلية، فعند مقارنة الرقمين السابقين نجد أنه هناك إمكانية حقيقية لزيادة المساحة الصالحة للزراعة.

- تتنوع المحاصيل الزراعية الجزائرية لا سيما الحبوب، النخيل وتربية المواشي من الأغنام والأبقار والدواجن في حين تتمثل الصادرات الزراعية في التمور وزيت الزيتون ومؤخرا بعض المنتجات الغذائية كالعجائن وغيرها هذا ما يستدعي إعطاء دفعة للمنتجات الأخرى حتى يكون هناك تنويع في الصادرات من المنتجات الفلاحية والغذائية. كما هناك مزايا أخرى تمثل فرصا هامة يتوجب استغلالها وتثمينها لترقية صادرات الجزائر من الإنتاج الزراعي منها:

- التنوع الكبير للمناطق الطبيعية والكفاءات الإنتاجية المقابلة لها؛

- ثراء في الموارد الطبيعية البيولوجية النباتية والحيوانية؛

- التنوع والنمو المتزايد في الطلب المحلي على المنتجات الزراعية ذات الجودة؛

- القدرة التصديرية لمنتجات زراعية لمجابهة الطلب الخاص بالمنتجات البيولوجية والمتاحة محليا على نطاق واسع؛

- موارد بشرية أغلبها من فئة الشباب؛

- الاهتمام القوي للشركاء الأجانب بالاستثمار والمساهمة في تحقيق البرامج الطموحة للتنمية الزراعية والغذائية والتنمية الريفية الجزائرية.

– من جهة أخرى يعتبر القرب من الأسواق الأوربية العربية والإفريقية فرصة هامة حيث تشكل الأسواق الأوروبية فرصة هامة لترقية الصادرات حيث أن هذه الأسواق تتميز بالحجم الكبير من الزبائن المرتقبين حيث يتوقع بها مالا يقل عن 380 مليون مستهلك و بمتوسط دخل فردي يضاهي 20 ألف دولار سنويا هذا من جهة ناهيك عن تقاربها الجغرافي مع الجزائر والذي يمكن من تحقيق وفورات في تكاليف عملية التصدير مما يزيد من تنافسية السلع المصدرة كذلك هو الشأن في الأسواق الإفريقية التي تعد أسواقا تقليدية ومجالا واعدا للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات وخاصة القطاع الزراعي إذ أن هذه الأسواق تتميز بكبر حجم الزبائن المرتقبين فيها حيث يتوقع فيها ما لا يقل عن 800 مليون مستهلك كما تتوفر كل الحوافز الجمركية والتي تتبناها الكثير من التكتلات الدول الإفريقية ويمكن دخولها بشكل أيسر من أي سوق أخرى. كما أن الأسواق العربية وبحكم التقارب الثقافي الذي يسمح بتنميط المنتجات بدل تعديلها وفق الاحتياجات المختلفة لكل سوق.

الفرع الثاني: آليات ترقية صادرات المنتجات الزراعية الجزائرية نحو الأسواق الدولية

التحدي الأساسي الذي يواجه حاليا الاقتصاد الجزائري هو الوصول إلى تحقيق التنمية الزراعية المستديمة، التي تعمل على تحسين الأوضاع المعيشية للسكان وتخفيف البطالة وتنويع مداخيل ميزانية الدولة ولتحقيق ذلك يتوجب العمل على: (بسمة، 2018، الصفحات 113-115)

– تنمية الأرياف عن طريق توفير سبل العيش الحسن لهم لحد الهجرة إلى المدينة من خلال توفير مناصب الشغل وتخفيف الفقر ونشر الوعي؛

– وضع استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات المناخية والحد من الآثار المناخية السلبية من خلال الحفاظ على الثروة المائية المتأتية من الأمطار والعمل على حفظها للاستفادة منها في سقي الأراضي الزراعية للتخفيف من نقص المياه في فترات الجفاف؛

– استخدام التقنيات الزراعية الحديثة التي تشمل الهندسة الوراثية لتحسين الإنتاج وخفض التكاليف وتطوير نوعية المنتجات الزراعية؛

– استصلاح أكبر عدد ممكن من الأراضي الزراعية لزيادة الإنتاجية الزراعية للوصول لتحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء وسد الفجوة الغذائية، خاصة وأن الجزائر من أكبر المستوردين للغذاء ولا يكون ذلك إلا بزيادة الإرشاد الزراعي ورفع الوعي لدى الفلاحين واستعمال البحوث والدراسات والتكنولوجيا الحديثة؛

– جعل التنمية الزراعية من السبل الضرورية والبدائل الإستراتيجية لتنمية الصادرات خارج المحروقات عن طريق تعزيز المنتجات التي تحمل فيها الجزائر ميزة تصديرية كالتمور والفلين وتطوير الإنتاج الزراعي في المنتجات التي لم تصدر بعد؛

– توفير نموذج زراعي حديث لتعزيز وتوسيع التنمية الزراعية ومنها التنمية الاقتصادية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

– تعزيز الإصلاحات السابقة ودعمها بإصلاحات وتدابير مستقبلية تعمل على رفع التحدي للوقوف على واقع القطاع الزراعي الجزائري؛

– من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ضخت الدولة مبالغ مالية ضخمة خصصت جزء ضئيل منها لدعم التنمية الزراعية، ورغم ذلك لم تتحسن البيئة الزراعية بل انعكست سلبا على النمو الاقتصادي، لهذا يجب على السلطات العمومية أن تقوم بدراسات معمقة للاقتصاد الوطني قبل القيام بمثل هذه البرامج حتى لا تضيع فرصة نمو هذا القطاع الحساس للوصول به للاكتفاء الذاتي.

– أن نتجاوز ثقافة الإنتاج لتغطية الاستهلاك فقط بل أيضا إلى توفير المنتجات الزراعية كمادة أولية للصناعات الغذائية وذلك من خلال التوسع الزراعي وتشجيع الاستثمارات على أن تلعب مراكز البحوث دورها في نقل التكنولوجيا وتطوير تقنيات الأداء الأمر الذي يؤدي إلى تقليل التكاليف وبالتالي تعظيم القيمة المضافة؛

– أما فيما يخص التمويل، فإنه يتوجب على الأجهزة المتخصصة توفير الموارد المالية الكافية لقيام الاستثمارات الفلاحية على أن يتبع ذلك بالمتابعة والمراقبة لضمان توفير الإنتاج كرهان لتسديد القروض.

– كما أن التوجه نحو الأسواق العربية والإفريقية يمثل السبيل الممكن لتنمية صادرات المؤسسات العاملة في هذا القطاع وهذا بالنظر لعدة اعتبارات أهمها كون دول المغرب العربي تعتبر من الدول المفتوحة على العالم الخارجي، خاصة مع موقعها الجغرافي المناسب للنفاذ إلى السوق الأوربية الواسعة المفتوحة بتعداد يصل إلى 380 مليون مستهلك وبمتوسط دخل فردي يضاهي 20 ألف دولار سنويا هذا من جهة ناهيك عن تقاربها الجغرافي مع الجزائر والذي يمكنها من تحقيق وفورات في تكاليف عملية التصدير، مما يزيد من تنافسية السلع المصدرة، هذا فضلا عن التقارب الثقافي الذي يسمح بتنميط منتجاتها بدل تعديلها أو تكييفها مع المتطلبات والاحتياجات المختلفة لكل سوق، كما أن السوق الإفريقية تعد سوقا واعدة الصادرات الجزائرية ويمكن دخولها بشكل أيسر من أية سوق

أخرى، إذ أن هذه الأسواق تتميز بالحجم الكبير من الزبائن المرتقبين، حيث يتوقع بها ما لا يقل عن 800 مليون مستهلك.

- استغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها منتجات المؤسسات الجزائرية والتي قد تتحول إلى مزايا تنافسية والمتمثلة في وجود وفرة في الموارد والمواد الأولية حيث يمكن تصنيع تلك المواد الأولية وزيادة القيمة المضافة منها في بعض مجالات الإنتاج حيث تمتلك هذه المؤسسات بعض المزايا النسبية على المستوى العالمي في إنتاج بعض السلع المطلوبة دوليا كالتمر والتي لم ترقى بعد في درجة تصديرها إلى المستوى المطلوب والذي يعكس الإمكانيات الحقيقية للاقتصاد، إضافة إلى بعض المنتجات التي لازالت حبيسة السوق المحلي رغم امتلاكها جل مقومات النجاح في احتلال مكانة بالأسواق الدولية ومثال ذلك الزيتون، العجائن، المنتجات البحرية...

المبحث الثاني: التحولات الجديدة في الإستثمار الفلاحي للفترة (2015-2024)

تعتبر الفلاحة من القطاعات الإستراتيجية التي إهتمت بها الدولة الجزائرية من خلال برامجها ومخططاتها التنموية كالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ثم المخطط الوطني للتنمية الريفية PNDAR وآخرها برنامج التجديد الفلاحي والريفي، وفي هذا المطلب سنحاول التعرف على البرنامج الخماسي والبرنامج الشامل.

المطلب الأول: السياسات الحديثة في الإستثمار الفلاحي للفترة (2015-2024)

إنتهجت الجزائر سياسات فلاحية قصد النهوض وتطوير القطاع الفلاحي ولكنها لم تصل للأهداف المرجوة، ولهذا إنطلقت البدأ بالبرنامج الخماسي ومنه البرنامج الشامل للتنمية الفلاحية، وفي هذا المطلب سنحاول التطرق لهما.

الفرع الأول: البرنامج الخماسي (2015-2019)

أولا: مضمون المخطط

ان المسعى الذي تم اعتماده في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019، يتطلب تدعيم وتكييف الإطار التحفيزي والمرافقة للاستثمار الخاص والشراكة على حد سواء، لزيادة العرض الوطني وتطوير الشعب للتصدير، وقد ارتكز هذا البرنامج على خمس محاور هي:

- المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكننة وترقية الصيد التقليدي المسئول و تثمين المنتجات الفلاحية و الغابية و الصيدية.

- مواصلة جهود تكثيف المنتجات الفلاحية والصيدية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الاستراتيجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل، والتسيير العقلاني وتوفير احسن لعوامل ووسائل الانتاج، مع اعادة تهيئة البنية التحتية الفلاحية والريفية والصيدية ، وتطوير إنتاج أغذية الماشية و تطوير تربية المائيات البحرية و في المياه العذبة و تثمين الخضر و الفواكه والزراعات الصناعية.

- تقوية الحماية و حفظ الموارد الطبيعية بفضل التسيير المستدام للغابات و معالجة الأحواض المائية المنحدرة وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية و شبه الصحراوية، و إطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال وتقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة. كما سيتم التركيز كذلك على التسيير العقلاني و المقتصد للمياه، و الصيد المسؤول، للسماح بتجديد الثروة الحيوانية البحرية و تطوير وسائل الوقاية ومكافحة التلوث البحري.

- تقوية اليات الدعم والتاطير للانتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية ضد الآفات والكوارث الطبيعية، ووضع اجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الانتاجية.

- متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الادارة الفلاحية، وادارة الغابات والتكوين والبحث والارشاد ونشر التقدم التقني. (سعيداني و براهيمي، 2019، الصفحات 62-63)

ثانيا: اهداف البرنامج الخماسي 2015-2019:

1. الفلاحة وتربية المواشي: سعت الدولة الى تحقيق مستويات من الانتاج المتوقعة بالنسبة للمنتجات الاساسية وهي كالاتي:

- 67.3 مليون قنطار من الحبوب.
- 157 مليون قنطار من الخضر الطازجة.
- 10.2 مليون قنطار من التمور.
- 6.4 مليون قنطار من اللحوم الحمراء.
- 5.8 مليون قنطار من اللحوم البيضاء.
- 4.3 مليار لتر من الحليب الطازج.

وهذا بتجسيد اليات التنفيذ عن طريق عملية مواصلة مشاريع القطاع في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019 عبر:

- تطوير الري الفلاحي بزيادة 1000.000 هكتار من المساحة المسقية.

- تقوية المكننة الفلاحية بزيادة عدد الحصادات الجرارات والعتاد المرافق لها.

- تكثيف عمليات التخصيب للاستجابة للحاجيات المقدرة بـ 500.000 طن سنويا.

- زيادة انتاج بذور الزراعات الواسعة و البقوليات و المحاصيل الخضرية و البقول العلفية و شتائل الأشجار والكروم.

- تطوير تربية المواشي خاصة بتنشيط برنامج التوليد والتكاثر ، إعادة تهيئة مراكز التسمين و إنشاء مراكز جديدة.

- تحسين إنتاج الأعلاف ونوعيتها تهيئة ظلل الماشية و الاسطبلات ، توفير وسائل تربية المواشي و التجهيزات الخاصة بحلب الأبقار و التبريد.

- ضبط المنتجات الفلاحية بتوسيع قدرات التخزين (صوامع و مخازن تبريد).

2. الصيد وتربية المائيات: ان الهدف الرئيسي هو رفع الانتاج الوطني الى200.000 طن من منتجات الصيد و تربية المائية، ومن اجل تحقيق ذلك سعت الدولة الى وضع اليات تنفيذ تتمثل فيما يلي:

- المرافقة لانجاز ما يعادل 5000 مشروع استثمار في مختلف شعب الصيد وتربية المائيات بما في ذلك 650 مشروع خاصة بتربية الأحياء المائية البحرية ومصايد الأسماك الداخلية وأحواض الاستزراع السمكي القاري وبالصحراء.

- انجاز وتهيئة وتوسيع واستلام 38 مشروع لتطوير الموانئ و ملاجئ الصيد (11شاطئ للجنوح).

- انجاز 45 بنية تحتية لاستلام و تسويق المنتجات الصيدية بالجملة.

- انجاز و تنفيذ 14 مخطط لتهيئة المسمكات بولايات الساحل و 29 منطقة نشاط تربية المائيات على المستوى الوطني.

- تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة و استغلال المرجان.

3. الغابات والأحواض المائية المنحدرة : اهتم البرنامج الخماسي بحماية الموارد الطبيعية وإشراك السكان الريفيين في تنفيذ مشاريع التنمية، وتمثلت اليات تنفيذها على النحو التالي:

- تهيئة 13 غابة بمساحة إجمالية مقدرة بـ 172.000 هكتار تابعة لـ (10) ولايات ومتابعة دراسات التهيئة لمساحة إجمالية مقدرة بـ 413.000 هكتار ستشمل 61 غابة على مستوى 23 ولاية.

- معالجة الأحواض المائية المنحدرة التابعة لـ 48 هيكل هيدروليكي في المناطق الجبلية بمساحة إجمالية تعادل 5.3 مليون هكتار، بما في ذلك 1.3 مليون هكتار سيتم معالجتها.

- تعزيز البرامج المخصصة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية مع إيلاء العناية لمناطق السد الأخضر والغابات السهبية بمباشرة عمليات تشجير على مساحة تقدر ب 55.000 هكتار.

- إطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال على مساحة 246.000 هكتار، وترقية الأنواع الأصلية خاصة عن طريق غرس و إدراج الأصناف محل اهتمام السكان. (سعيداني و براهيمي، 2019، الصفحات 63-65)

الفرع الثاني: سياسات التنمية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2020-2024

أولا: البرنامج الشامل.

ويشمل الفترة 2020-2024 وتمثل في العناصر التالية: (مغيث و نور الدين بختة، 2024، الصفحات 36-37)

- تعزيز القدرات البشرية والمساعدة الفنية الموجهة لجميع الفاعلين في القطاع أو المديرين أو المنتجين من خلال تحسين المعرفة والتعميم والإشراف الفني والعلمي والابتكار ونقل المهارات والتقنيات وأخيرا البحث.
- تحديث الزراعة من خلال تعزيز سلسلة القيمة لقطاعات المنتجات النباتية والحيوانية والغابات والرعوية والمحلية.
- تعزيز أنظمة الصحة النباتية من حيث مراقبة الصحة النباتية والتقنيات النباتية، وحماية الأصناف النباتية، وتقوية القدرات التشخيصية، وإنشاء نظام معلومات لخدمات الصحة النباتية وكذلك مكافحة الجراد.
- تعزيز الطب البيطري أنظمة صحية لحماية التراث الحيواني الوطني من الأمراض المعدية، مراقبة صحة الحيوان والمنتجات الحيوانية على الحدود.
- الحفاظ المستدام على الموارد الطبيعية، ولاسيما المياه والتربة من خلال استعادة الغابات والمناطق الرعوية ومكافحة التصحر.

- تطوير نظام معلومات واتصالات بيطري جزائري، وإنشاء نظام لتحديد الماشية.
- تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي وتكييفه بشكل مستمر.
- تحسين الوصول إلى التمويل وإدارة الأموال، ولا سيما إنشاء الائتمان الصغير والمؤسسات المالية، واستهداف دعم الدولة والإعانات والمؤسسات الاجتماعية.

ثانيا: الزراعة الصحراوية.

تهدف تنمية الزراعة الصحراوية إلى تعزيز الإمكانات الزراعية لجنوب البلاد، ولا سيما من خلال توسيع المناطق ذات الإمكانات المثبتة وتطوير المحاصيل الصناعية في الجنوب (الذرة وفول الصويا وبنجر السكر...إلخ) وإنشاء المكتب الوطني لتنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية (ODAS) (مخطط الإنعاش الإقتصادي: خارطة طريق للخروج من التبعية للمحروقات 2020) لما تكتسيه المنطقة من أهمية تساعد على خلق مناصب شغل وتوفير الاحتياجات الغذائية ولما لا تحقيق الأمن الغذائي. (مغيث و نور الدين بختة، 2024، صفحة 37)

توفر الظروف الزراعية المناخية لمناطق سفوح جبال الأطلس الصحراوي والصحراء السفلى (بسكرة والوادي) وحتى وسط الصحراء (ورقلة وغرداية) فرصة لتطوير سلاسل الإنتاج خارج الموسم كما يمكن لهذه القطاعات أن تعزز مصادر الإمداد للمراكز الحضرية الكبيرة في الشمال بمنتجات الحدائق بما في ذلك البطاطا، الموعد النهائي المحدد لتنمية الزراعة الصحراوية من خلال ما ورد في الخارطة بين الفصل 2020 و 2021، واهتم بشكل أساسي بـ: (مغيث و نور الدين بختة، 2024، الصفحات 37-38)

- ✓ تقييم الإمكانات الخارجية وتوسيع المناطق ذات الإمكانات المثبتة وتطوير المحاصيل الصناعية في الجنوب.
- ✓ إنشاء وتنفيذ فعال للديوان الوطني لتنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية مع التركيز على تطوير المناطق الجبلية من خلال الإجراءات التي تسمح بتحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتعزيز إجراءات الانفتاح من خلال فتح وتطوير المسارات الزراعية.
- ✓ توسيع المساحات المروية وتعزيز أنظمة توفير المياه، وهو أمر ضروري لزيادة الإنتاج والإنتاجية وخاصة الحبوب، وكذلك في الإدارة الرشيدة للموارد المائية واستخدام الري المساند خاصة في الولايات الشرقية.
- ✓ تعبئة الموارد المائية، وغرس الأشجار وإنشاء وحدات تربية صغيرة، مع تطوير الأنواع القوية من الأشجار مثل شجرتي الخروب وشجرة الأرغان، في مختلف المناطق الزراعية الإيكولوجية (الجبال والمرتفعات والسهوب والجنوب).

- ✓ كهربة الزراعة من خلال توفير الطاقة الكهربائية أو المتجددة لمستويات المزارع ومحيط التنمية.
- ✓ الاستغلال الرشيد للأراضي الزراعية من خلال تطوير الأراضي وتأمين المشغلين وتبسيط وتسهيل إجراءات الوصول إلى الأراضي الزراعية واستعادة الأراضي غير المستغلة.
- ✓ تعزيز القاعدة اللوجستية لتنظيم وتعزيز الإنتاج الزراعي، بما فيها الرقمنة، وتعزيز نظام المعلومات ومكافحة البيروقراطية من خلال تبسيط وتحسين الإجراءات الإدارية ودعم المهنيين من خلال النظام التعاوني من أجل تنظيم أفضل.

ويمكن تلخيص ركائز سياسة تطوير القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة حول ثلاث مبادئ رئيسية: (مغيث و نور الدين بختة، 2024، صفحة 38)

- ❖ ضمان الحفاظ على المكاسب التي مكنت من القضاء على نقص التغذية وتعزيز الأمن الغذائي مع الحد من الاختلالات الحالية في الميزان التجاري للمنتجات الزراعية الأساسية.
- ❖ دعم سياسة التنمية الزراعية المستدامة القادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للجزائريين والمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني.
- ❖ الحفاظ على رأس المال الطبيعي وإدارته على نحو مستدام (التربة والمياه والنباتات والحيوانات) بهدف ضمان استدامته للأجيال القادمة.

وفقا لهذه المبادئ قسمت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية خارطة طريق إصلاح القطاع الزراعي للفترة 2020-2024 إلى عشر مجالات رئيسية للتنمية: (مغيث و نور الدين بختة، 2024، الصفحات 38-39)

- إحياء هيكلة الاستثمار.
- ترشيد الإنفاق العام.
- النهوض بالإنتاج الزراعي.
- رقمنة الأنشطة.
- تحسين مداخيل الريف.
- تنمية القطاعات الإستراتيجية مثل الحبوب.
- الانخفاض الكبير في الواردات.

- رسملة الزراعة.
- دعم الابتكار والمشاريع الصغيرة.
- الإشراف الاجتماعي والمهني للمزارعين.

المطلب الثاني: دور القطاع الخاص والإستثمارات الأجنبية

يعتبر توظيف رؤوس الأموال في القطاع الفلاحي من آليات تحفيز وزيادة الإنتاج الزراعي، ومنه زيادة في المردودية، ولهذا شجعت الدولة الجزائرية المؤسسات الصغيرة والناشئة المحلية الدخول في مشاريع إستثمارية، وكذا فتحت المجال أمام الشراكات الأجنبية من الإستثمار في القطاع الفلاحي قصد تطويره الذي من شأنه جلب تقنيات الحديثة في الصناعات الزراعية والغذائية، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: الإستثمار في قطاع الفلاحي من طرف القطاع الخاص المحلي

بدأت الدولة في تشجيع المستثمر الجزائري وذلك عن طريق منحه قروض وإعفائه من الضرائب لدة تتراوح ما بين 5 إلى 10 سنوات حسب حجم الإستثمار، ورغم كل هذا قد بلغت نسبة الإستثمار 12% فقط من مجموع الإستثمارت التي قدمها الصندوق الوطني لدعم الشباب ENSEJ وهذا يعود إلى تخوف رجال الأعمال المحليين من الإستثمار في هذا المجال من الصناعة، وبالنظر إلى وضعيتها في السوق من جهة وسيطرة الصناعات الأجنبية من جهة. (بوعرارة و قريشي، 2015، صفحة 18)

الفرع الثاني: الإستثمار في قطاع الفلاحي عن طريق الشراكة (الإستثمارات الأجنبية)

تمثل واردات الغذاء في الجزائر نسبة 20% من فاتورة الواردات السنوية البالغة 45 مليار دولار، ومن أهمها القمح والشعير والألبان واللحوم، مما يعني عدم كفاية الإنتاج المحلي لتغطية إحتياجات السكان، وهذا ما جعل الحكومة تفسح المجال لإقامة مشاريع مشتركة مع المستثمرين الأجانب من أجل عصرنة وتطوير القطاع الفلاحي ومن بينها:

1.الشراكة مع الإمارات: تولي دولة الإمارات العربية المتحدة لملف الأمن الغذائي أهمية وأولوية قصوى نظراً لما له من تداعيات نحو تحقيق الرفاهية لكافة أفراد المجتمع وضمان التنمية المستدامة، ويعد الاستثمار الزراعي في الخارج أحد الأركان المهمة لدعم منظومة الأمن الغذائي وتعزيز استراتيجية الدولة لتحقيق التنوع الاقتصادي، وقد شرعت الشركة الإماراتية "الظاهرة القابضة في القيام بزيارات ميدانية لعدة مناطق بالجزائر، من أجل تحديد مواقع لتأسيس

مشاريع في القطاع الفلاحي، إذ صرح الرئيس التنفيذي لهذه الشركة سليمان النعيمي، إلى ضرورة بذل كل الجهود من أجل إقامة مشاريع استثمارية مشتركة سواء مع القطاع العمومي أو المتعاملين الخواص، وتهتم الشركة الإماراتية المتخصصة في المجال الزراعي والتغذية بالاستثمار في إنتاج الحبوب والحليب والأعلاف التي تعتبر من الشعب الإستراتيجية التي تعوّل عليها الجزائر لتقليص فاتورة الاستيراد وتحقيق الاكتفاء الذاتي قبل التوجه نحو التصدير. (محبوب و طرايش، 2020، الصفحات 179-180)

2. الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي:

استفادت الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي في إطار تنفيذ إستثماراتها الفلاحية في الجزائر من 10 آلاف هكتار في ولاية تيارت و 10 آلاف هكتار أخرى في المنيعة بولاية غرادية، وأعرب رئيس الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي، "مُحَمَّد بن عبيد المزروعي" خلال زيارته للجزائر في سبتمبر الماضي عن استعداد الهيئة العربية في بعث مشاريع استثمارية في الجزائر والإسهام في مسعى الحكومة لتقليص فاتورة الاستيراد، معلنا عن نية الهيئة في تنظيم مؤتمر زراعي عربي في الجزائر، واستعدادها لتفعيل مشروع واعد مع متعامل خاص بالجزائر، وذلك من أجل إستثمار مالا يقل عن 10 آلاف هكتار في زراعة الحبوب، وأكد "المزروعي" على إستغلال القدرات والمؤهلات الكبيرة التي تزخر بها الجزائر في مجال تنمية المشاريع الفلاحية وتوفرها على الكثير من المزايا التي تشمل الموارد الفلاحية، إضافة إلى موقعها الإستراتيجي وتوفرها على مناخ استثماري ملائم، فضلا عن كونها دولة مؤسسة ومؤثرة وفاعلة في الهيئة العربية، مذكرا بأن هيئته التي تهدف إلى سد الفجوة الغذائية في الوطن العربي ستعمل على تمكين الجزائر من سد حاجياتها في الفروع الفلاحية التي تستوردها بشكل كبير كالحبوب وبودرة الحليب، كما كشف عن إجراء الهيئة بدراسة 11 مشروعا تم عرضها على مستثمرين جزائريين وتقديمها للمسؤولين في إطار التواصل بين الطرفين، موضحا بأن الهيئة سيقع على عاتقها تحمل تكاليف دراسة المشاريع ومرافقة المستثمرين الصغار في القطاع الزراعي سواء في المجال التنموي ونقل التكنولوجيا، أو عبر تمويل مشاريعهم من خلال التعاون المقرر بعثه مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر" لتقديم قروض مصغرة. (محبوب و طرايش، 2020، الصفحات 180-181)

3. الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية:

تحتضن ولايتي البيض وأدرار مشاريع جزائرية أمريكية في القطاع الفلاحي، هذه المشاريع التي سوف تمكن الفلاحين المحليين من التقنيات المتطورة، لضمان أحسن استغلال للأراضي الفلاحية الواسعة والمياه الجوفية التي

تتوفر عليها المناطق الجنوبية، وقد تم تجسيد المشروع الأمريكي الجزائري الأول في أكتوبر 2016، على أساس اتفاق شراكة جزائري أمريكي يخص تربية الأبقار الحلوب وإنتاج الحبوب والأعلاف في ولاية البيض بسهل ضاية البقرة (بلدية بريزينة)، على مساحة إجمالية قوامها 150.000 هكتار تم تسخيرها أمام الامتياز الفلاحي لفائدة 43 مستثمرا، بمعية المجموعة الأمريكية الدولية للفلاحة.

وبدأ المشروع الذي أقيم حسب قاعدة 51/49 بغرس مساحة قدرها 1.440 هكتار في 2017، قبل أن ترتفع تدريجيا إلى غاية استغلال كل المساحة الإجمالية في آفاق 2019.

أما المشروع الثاني، فهو عبارة عن اتفاق شراكة بين مجموعة "تيفرالي" والمجموعة الأمريكية الدولية للفلاحة بقيمة استثمارية تقارب 300 مليون دولار لإقامة مشروع فلاحي بولاية أدرار على مساحة 25 ألف هكتار، بقاعدة 51 و 49 في المائة، تتضمن مشروع إنتاج حليب بـ 190 مليون لتر في السنة ولحوم بـ 20 ألف طن سنويا، زيادة على 22 ألف طن من الحبوب، و 105 ألف أعلاف.

وتعمل المجموعة الأمريكية على شكل مجمع يتشكل من مؤسسات متخصصة، منها ‘‘فالي’’ في مجال الري و"جوديري" في مجال الجرارات والآليات الفلاحية و"سوبدنيك" في مجال إنتاج البطاطا و"أس دابليو للبذور" في مجال الحبوب والأعلاف، و"بوماتيك" في مجال إنتاج الحليب و"وايد سيريوس" في مجال جينات الأبقار الحلوب، وتساهم العديد من هذه الشركات في مشروع البيض. (محبوب و طرايش، 2020، الصفحات 181-182)

4. الشراكة مع ايطاليا

كشف السفير الإيطالي" باسكوالا فرارا" عن مشروع إقامة مصنعين اثنين في مجال الصناعة الغذائية ببومرداس، يتعلق الأول بإنشاء مصنع تقسيم اللحوم الذبيحة المستوردة من إيطاليا وفق تقنيات خاصة، ويتعلق المشروع الثاني بإنتاج اللحوم الحمراء وتسويقها بنوعية وبمواصفات عالمية، حيث تطمح ايطاليا من خلال هذين المصنعين إلى توسيع إستثمارها في مجال تربية العجول وذبحها وتقسيم لحمها مع إمكانية إنتاج قرابة 2000 منتج من مشتقات اللحوم.

5. الشراكة مع فرنسا:

من ثمار الشراكة الجزائرية الفرنسية فتح أكبر مصنع لإنتاج أعلاف الأبقار الحلوب بولاية عين الدفلى، لتلبية طلبات مربي المواشي بالمنطقة، والمساهمة في الرفع من إنتاج الحليب تماشيا والتكنولوجيات العلمية الحديثة، وهو

المصنع الذي تم فتحه بالشراكة ما بين مجمع "سيم" ومؤسسة "سندرس" التابعة للمجمع الفرنسي "أفريل" بطاقة إنتاجية بلغت 300 ألف طن. (محبوب و طرايش، 2020، صفحة 182)

المطلب الثالث: الإبتكار والتكنولوجيا في الفلاحة

إن تطوير المحاصيل المرنة وتشجيع اعتماد التكنولوجيات المبتكرة يتجلى من خلال التطرق إلى أهم التقنيات المستخدمة في الزراعة الحديثة كتوجه جديد يدعم الزراعة كقطاع استراتيجي في اقتصاديات الدول المواكبة التطورات الحاصلة وضمان توفير الإمدادات الغذائية لكل السكان في إطار تعزيز الأمن الغذائي والسعي لإيجاد حلول فعالة لتطوير القطاع والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وتقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير القطاع الفلاحي حيث يهدف ذلك إلى تحقيق الجملة من الأهداف تتمثل في:

- تعظيم إنتاجية الهكتار الواحد من الأرض الزراعية والمتر المكعب من مياه الري.
- تصنيع الفائض من الإنتاج الزراعي.
- المحافظة على استدامة نوعية الموارد الزراعية الأساسية الأرض(المزروعة، مياه الري، ونوعية البذور)
- المحافظة على سلامة البيئة بكل عناصرها.

أولا: إستخدام التقنيات الجديدة لتحسين الإنتاج

1. التكنولوجيا الميكانيكية: وتشمل الآلات الزراعية المختلفة.

2. تكنولوجيا الهندسة الوراثية: وتستخدم في صناعة الطعام المعدل وراثيا بالاعتماد على تقنيات علم الحياة الجزيئية وذلك من أجل تقوية قدرات النباتات على مقاومة الآفات أو لتحمل الجفاف أو البرد، أو من أجل زيادة الإنتاج الغذائي أو القيمة الغذائية. (جديلي و عيس، 2024، صفحة 58)

3.الزراعة المائية: هي مجموعة فرعية من أساليب الزراعة في الماء من خلال زراعة النباتات من دون تربة، وبالاعتماد على محاليل المغذيات المعدنية، توفر الزراعة المائية والقائمة على نظم الزراعة البحرية والبرية فرصا كبيرة لزيادة الدخل في البيئات الهامشية، حيث تشمل مشاريع الاستزراع البحري من خلال الزراعة في مياه البحر كزراعة الطحالب الدقيقة والكبيرة لإنتاج الكتلة الحيوية والطاقة، حيث توفر الزراعة المائية ذات التكنولوجيا البسيطة اقتصادا في المياه بنسبة تصل إلى 90% وفي المساحة بنسبة 75% حيث عملت Sundrop على تطوير

الزراعة المائية وفق نظام مستدام من خلال تحلية مياه البحر والطاقة الشمسية وزراعة الخضر في أي مكان دون الحاجة للأراضي، وتمكنت من الحصول على إنتاج يعادل ما يمكن إنتاجه في وسط تقليدي، كما تستخدم تعاونيات الرعي البسيطة في الضفة الغربية وقطاع غزة الزراعة المائية لزراعة الأعلاف الممزوجة بالمكملات الغذائية الجافة بشكل يسمح بتوفير 30 % من تكلفة إطعام الحيوانات).

4.الاعتماد على الطحالب كمواد أولية: يمكن إيجاد بدائل للمواد الأولية المكلفة من خلال استغلال الطحالب المزروعة في مواقع تربية الأحياء المائية، ومن شأن ذلك أن يحقق نتائج مالية أفضل ويحد من المخاطر الناتجة عن عمليات تربية الأحياء المائية.

5.التعبئة المستدامة: من شأن استخدام البلاستيك الحيوي أن يحدث تغييرا عميقا في تعبئة الأغذية خاصة في ظل الآثار السلبية للتعبئة التقليدية على البيئة والمجتمع (عملت شركة "تيبا" على إنشاء حزمة للتعبئة قابلة لإعادة التدوير بشكل كامل دون رواسب سامة مع جودة وخصائص تتوافق مع توقعات المستهلكين من البلاستيك العادي). (بوبابوري و بن عبوشة، 2023، صفحة 18)

ثانيا: استخدام التقنيات الجديدة لتحسين كفاءة إيصال الغذاء

1.استخدام الزراعة العمودية: هي عملية زراعة الغذاء في طبقات مرصوصة بشكل عمودي وإنتاج الأغذية في بيئات صعبة لا تتوفر فيها الأراضي الزراعية المناسبة. تستخدم الزراعة العمودية التربة والزراعة المائية وأساليب الزراعة الهوائية، وتقتصد ما نسبته 95% من المياه والأسمدة والمكملات الغذائية مع زيادة الإنتاجية (تعتبر شركة AeroFarms الرائدة عالميا في مجال الزراعة العمودية ضمن النطاق التجاري منذ سنة 2004، حيث تنتج على مدار السنة أغذية آمنة وذات قيمة غذائية ووفقا لإنتاجية وصلت إلى 390 مرة ما يمكن إنتاجه تقليديا في نفس المساحة، الميزة الأساسية ضمن سلسة الغذاء هي بقاء منتجات الخضر والفواكه طازجة كونها محلية ولا تتأثر بالتغير المناخي الحاد أو التحولات الموسمية). (بوبابوري و بن عبوشة، 2023، الصفحات 18-19)

2.استخدامات الذكاء الاصطناعي في الزراعة: يستخدم الذكاء الاصطناعي في معالجة المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي إما من خلال التشغيل الأمثل للمورد البشري أو من خلال تعويضه من أجل تحسين ظروف العمل والإنتاجية الزراعية والاقتصاد في الوقت والجهد والتكلفة وزيادة الكفاءة الاستخدامية للموارد الطبيعية. يبرز دور الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الزراعة الالكترونية عبر ثلاثة مجالات فرعية هي: مراقبة التربة والمحاصيل، الروبوتات الزراعية، والتحليل لأغراض التنبؤ.

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد على جعل العمليات ضمن سلاسل القيمة المعقدة (زراعة الأغذية ونقلها وتجهيزها وتسويقها أكثر كفاءة واستدامة ولكن لابد أن يراعي تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الزراعة مبادئ الرفق بالحيوان والاعتبارات البيئية وسلامة الأغذية مع الأخذ بعين الاعتبار لتأثير ذلك على العمالة الزراعية والأثر الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل لتفادي أي أثر اجتماعي سلبي.

3.الزراعة الدقيقة: تعتمد هذه الزراعة على تقنية "النانو" لطرح الجزيئات الثانوية داخل النباتات، حيث تستخدم الأسمدة والمبيدات ضمن كبسولات نانوية تطلق المواد المغذية والكيماويات بشكل بطيء ودقيق ومستدام. يمكن لتقنية النانو أن تسهم في إهدار نحو 60% من الأسمدة المسببة لتلوث البيئة، منح جرعات دقيقة من الأسمدة النانوية للمزروعات، معالجة الأمراض بشكل أفضل، والكشف عن وجود المبيدات في المحاصيل بناء على المعلومات الدقيقة.

4.تكنولوجيا سلاسل الكتل (nBlockchai): تسمح هذه التقنية (التي تسمى أيضا السجلات الموزعة) بتأمين المعاملات الرقمية وحفظ البيانات، والتي وإن كان تطبيقها الأساسي متعلقا بالمعاملات المالية، إلا أنه من الممكن تطبيقها حتى على المعاملات الزراعية للحد من عدم الكفاءة والاحتيال وتعزيز الأمن الغذائي. يمكن أيضا الاعتماد على هذه التقنية في عملية التتبع من أجل تعقب المنتجات ضمن سلاسل التوريد والتعرف على الأغذية الملوثة ونطاق التلوث وتحديد نقاط الاختناق في تلك السلاسل (الهدر وفساد الأغذية). (بوبابوري و بن عبوشة، 2023، صفحة 19)

5.تطبيقات الاقتصاد التشاركي: يمكن الاعتماد على فكرة تقاسم "الغذاء" و "الزراعة" الجماعية للحد من هدر الغذاء بالاعتماد على التطبيقات التكنولوجية (أسس رواد أعمال اجتماعيين شركة Olio التي أطلقت تطبيقا يربط بين الأفراد وجيرانهم والمحلات التجارية المحلية من أجل مشاركة الغذاء الفائض ومنع هدره والتخلص منه دون منفعة). ويقدم هذا التحول فرصة كبيرة للحكومات لتحتل الصدارة في حقبة الثورة الزراعية الرابعة. (بوبابوري و بن عبوشة، 2023، صفحة 20)

المطلب الرابع: الإنجازات والتحديات الحديثة

تزايد إهتمام الدولة الجزائرية بالتنمية في القطاع الفلاحي من خلال العديد من برنامج التنموية البرنامج الخماسي والبرنامج الشامل من خلال آليات تحفيز الشراكة الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء، وفي هذا المطلب سنحاول التعرف على أهم النتائج المتوصل عليها نتيجة هذه البرامج.

الفرع الأول: تحديد النشاطات الفلاحية الاستراتيجية (الحبوب)

يتميز الانتاج الفلاحي النباتي في الجزائر بالتنوع نظرا لتعدد المناطق الجغرافية والاقاليم المناخية حيث يعتمد أساسا على إنتاج الحبوب، الخضر، الاشجار المثمرة والتمور ... إلخ.

وتعتبر الحبوب أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر وهي ركيزة الأمن الغذائي الذي يجب الاهتمام الدائم بتطوير إنتاجها وتحتل زراعتها أكبر نسبة من اجمالي الاراضي المزروعة و يرتبط إنتاجها إرتباطا كبيرا بالظروف المناخية و تتمثل أهم محاصيل الحبوب في الجزائر في القمح الصلب والقمح اللين، الشعير و الشوفان و فول الصويا أو الحبوب الصيفية المتمثلة في الذرة بأنواعها، تعتبر أهم المزروعات في الجزائر.

تقدر مساهمة الجزائر بحوالي 11% من مجموع الدول العربية فيما يخص انتاج القمح و 22 % يخص انتاج الشعير، و يلاحظ ان الجزائر سجلت تراجعا كبيرا في انتاج الحبوب بنسبة 40% لموسم الحصاد 2020-2021 بسبب شح الامطار، واعتبر ان الوضع سيؤثر سلبا على اقتصاد البلاد.

وأوضح ان المناطق الغربية من البلاد هي الأكثر ضررا ، حيث شهدت بعض الولايات جفاف بنسبة 100% ولقد عرفت الجزائر تراجعا كبيرا في انتاج الحبوب بكل أنواعها رغم جهود الدولة المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي.

وتستورد الجزائر سنويا نحو 7 ملايين طن من الحبوب منها القمح بنوعيه، وكان انتاج القمح الصلب في حدود 3.17 مليون طن في 2018 و3.21 مليون طن في 2019 وتقدر المساحات المزروعة ب 8.6 مليون هكتار ووفق ارقام السلطات الزراعية، فإن انتاج الحبوب لموسم الحصاد 2020-2021 هو أقل مما تتحقق في الموسم الذي يسبقه والذي بلغ 3.9 مليون طن.

ووضعت الحكومة برنامجا لتطوير القمح اللين للحد من فاتورة استيراد هذه المادة والتي تتجاوز وارداتها السنوية 1.5 مليار دولار سنويا يهدف الى تحسين القمح اللين والحد من فاتورة الاستيراد بنسبة 60%، وبلغت قيمة الانتاج الزراعي الجزائري 29.1 مليار دولار خلال العام 2019، بحسب تقرير صادر عن مركز الاحصائيات الزراعية التابعة لوزارة الفلاحة الجزائرية

وتشهد الجزائر أزمة جفاف حادة دفعت الحكومة الى إتخاذ إجراءات إستعجالية في الوقت الذي سجلت فيه مخزونات السدود عجزا بنسبة 25%، كما أثرت الازمة العالمية الناتجة عن الوضعية الوبائية سنة 2021 على الجزائر مما أدى إلى تراجعها في الإنتاج الزراعي.

توفر زراعة الحبوب 600 ألف منصب شغل وتخص تقريبا نصف المستثمرات الفلاحية الوطنية كما تحل المساحة المزروعة منها ما يعادل 41% من المساحة الصالحة للزراعة، وقرابة 47% من المساحة الصالحة للحرث منها 46% مخصصة للقمح الصلب و14% للقمح اللين و36% للشعير و2% للشوفان، ترتكز هذه المساحات أساسا في شرق البلاد وغربها وأكثر من 66% منها ترتكز في الهضاب العليا. (طاهر و مسكين ، 2023، الصفحات 70-71)

جدول رقم (9): تطور الإنتاج الحبوب موسم 2015-2016 إلى 2020-2021 الوحدة (قنطار)

	2016-2015	2017-2016	2018-2017	2020-2019
القمح الصلب	19376173	19909570	31780207	32087678
القمح اللين	5024791	4455460	8031984	6681084
الشعير	9199064	9696964	19573271	16477463
الخرطال	721209	640175	1180178	1013052
البرشيم	1505	350	2400	626
الذرة الصفراء	36865	26335	55125	63683
الذرة البيضاء	89577	49725	36215	9271
الحبوب	34449184	34778580	60659430	56332856

المصدر: (طاهر و مسكين ، 2023)ص 71.

جدول رقم (10): تطور عدد رؤوس الماشية في الجزائر (2015-2019)

	2015	2016	2017	2018	2019
البقر	2150	2081	1895	1816	1781
الظأن	28112	28136	28394	28724	29429
المعز	5014	4935	5008	4909	4986
الخيل	42	45	47	46	49
الخيول الأخرى	362	379	382	417	471

المصدر (طاهر و مسكين ، 2023) ، ص 72.

الفرع الثاني: إحصائيات منح القروض في ظل سياسات الدعم الفلاحي للفترة (2014-2019)

أولا: إحصائيات منح القرض الرفيق خلال (2014-2019)

أ) شعبة الحبوب:

يوضح الجدول أسفله المشاريع الممولة في إطار قرض الاستغلال الرفيق لزراعة الحبوب المتمثلة أساسا في القمح الصلب والذرة الصفراء، إضافة إلى المبلغ الممنوح:

الجدول رقم (2-11): المشاريع الممولة في إطار قرض الإستغلال الرفيق لزراعة الحبوب

الموسم الفلاحي	عدد المشاريع الممولة	مبلغ القرض الممنوح (دج)
2015-2014	71	35710080317
2016-2015	79	11021032378
2017-2016	82	18081793384
2018-2017	99	27700203523
2019-2018	105	50000872499
2020-2019	165	90678099721

المصدر (طاهر و مسكين ، 2023) ص 62.

يُظهر الجدول السابق التطور الملحوظ في عدد المشاريع الممولة عبر هذا القرض في قطاع الحبوب، حيث شهدت موسمًا بعد آخر زيادة متصاعدة. فقد ارتفع منحنى التمويل بشكل تدريجي خلال المواسم الفلاحية المدروسة، ليبلغ ذروته في الموسم الأخير (2019-2020) بحوالي 165مشروعًا ممولًا، بزيادة نسبتها 132 % مقارنة بموسم الأساس (2014-2015 .(وخلال المواسم الأولى، تفاوتت وتيرة الزيادات بين الارتفاع والانخفاض، إلا أنها شهدت قفزة كبيرة في الموسم الفلاحي الأخير بإضافة 60مشروعًا ممولًا .ويعود هذا النمو أساسًا إلى عاملين رئيسيين .1 :التوسع في استصلاح الأراضي الزراعية، حيث حصل العديد من الفلاحين على عقود امتياز للأراضي التي استفادوا منها لسنوات سابقة .2 .ضمان تسويق المحصول، وذلك من خلال تعاقد تعاونية الحبوب والبقول الجافة (CCLS) على شراء القمح الصلب، والديوان الوطني لتغذية الأنعام

(ONAB)على شراء الذرة الصفراء .هذه العوامل مجتمعة ساهمت في تعزيز ثقة المزارعين ودفعت نحو زيادة المشاريع الممولة في هذا القطاع. (طاهر و مسكين ، 2023، صفحة 62)

ب) شعبة الخضروات:

يوضح الجدول أسفله مشاريع زراعة الخضر والفواكه المتمثلة أساسا في البطاطا، الطماطم، البطيخ الممولة في إطار قرض الاستغلال الرفيق إضافة إلى المبلغ الممنوح:

الجدول رقم (12): تطور تمويل شعبة الخضروات حسب المواسم الفلاحية (2014-2019)

الموسم الفلاحي	عدد المشاريع الممولة	مبلغ القرض الممنوح (دج)
2015-2014	04	2310004711
2016-2015	04	743009219
2017-2016	05	6520095014
2018-2017	03	691287787
2019-2018	02	429008598
2020-2019	01	65002896

المصدر: (طاهر و مسكين ، 2023) ,ص63.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن تمويل شعبة الخضروات بهذا القرض كان ضعيفا، حيث عرف استقرارا في الموسم الفلاحي 2016/2015، ليرتفع بعدها في الموسم الفلاحي 2017/2016 بزيادة مشروع واحد، ثم بعدها ينخفض تدريجيا خلال المواسم الثلاثة الأخيرة، ويعود السبب في ذلك إلى لجوء الفلاحين إلى عملية التمويل الذاتي لمشاريعهم بدل التقدم لطلب قروض بنكية، باعتبار أن الاستغلال في هذه الشعبة لا يتطلب أموالا كبيرة مقارنة بالاستغلال في شعبة الحبوب. (طاهر و مسكين ، 2023، صفحة 63)

ثانيا: إحصائيات منح قرض التحدي خلال (2014-2019)

أ) شعبة الحبوب:

يوضح الجدول أدناه عدد المشاريع المخصصة لزراعة الحبوب الممولة في إطار قرض الاستثمار التحدي بالإضافة إلى المبلغ الممنوح:

الجدول رقم (13): تطور تمويل شعبة الحبوب خلال الفترة.(2014-2019) الوحدة (دج)

السنوات	عدد المشاريع الممولة	مبلغ القرض الممنوح (دج)
2014	04	12600000000
2015	26	47200000000
2016	19	36100000000
2017	64	120441114200
2018	63	121134113100
2019	29	51630733400

المصدر (طاهر و مسكين ، 2023) ، ص 67.

استنادا للجدول أعلاه يلاحظ أن عدد المشاريع الممولة في إطار القرض الاستثماري التحدي عرفت تذبذبا خلال سنوات الدراسة، حيث كانت في السنة الأولى 2014 أربعة مشاريع فقط وذلك بسبب حداثة هذا النوع من القروض المدعمة جزئيا على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، لترتفع إلى 26 مشروعا خلال السنة 2015 أي تضاعف العدد إلى أكثر من 6 مرات عما كان عليه في سنة الأساس، 2014 ويعود هذا الارتفاع إلى الحملات التحسيسية والأيام الدراسية التي قام بها البنك على مستوى بلديات الولاية لتعريف الفلاحين بمزايا هذا القرض وإجراءات منحه غير أن هذا العدد عرف انخفاضا خلال سنة 2016 بمقدار سبعة مشاريع، ويعزى هذا الانخفاض إلى التأخر في منح عقود الامتياز للفلاحين وكذا تجميد عملية كهربة المحيطات الفلاحية، ثم بعدها عرف ارتفاعا كبيرا في سنة 2017 بسبب تلاشي الأسباب السابقة، ليبقى مستقرا خلال السنة 2018 ثم بعدها في السنة 2019 انخفض إلى أكثر من النصف وذلك بسبب عدم توفر المساهمة الشخصية لدى الفلاحين كاملة ضف إلى ذلك تأخر الموردين في تسليم العتاد الفلاحي المستورد بسبب السياسة التجارية المتبعة من طرف الدولة لغرض التقليل من الواردات. (طاهر و مسكين ، 2023، صفحة 67)

ب) شعبة الخضروات:

يوضح الجدول أدناه رقم 09 عدد المشاريع الاستثمارية المنشئة لزراعة الخضروات الممولة في إطار قرض الاستثمار التحدي بالإضافة إلى المبلغ الممنوح:

الجدول رقم (14) تطور تمويل شعبة الخضروات خلال الفترة (2014-2019)

السنوات	عدد المشاريع الممولة	مبلغ القرض الممنوح (دج)
2014	43	14300000000
2015	66	18900000000
2016	31	8300000000
2017	51	13517350700
2018	41	12227592300
2019	27	7820259000

المصدر: (طاهر و مسكين ، 2023)، ص 68.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد المشاريع الممولة في هذه الشعبة عرفت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة، حيث قدرت في السنة الأولى 2014 بـ 43 مشروعا ثم ارتفعت في السنة 2015 إلى 66 مشروعا، لتنخفض بعدها إلى 31 مشروعا خلال سنة 2016 ثم 51 مشروعا خلال سنة 2017، وبعدها 41 مشروعا خلال السنة 2018 وأخيرا 27 مشروعا خلال سنة 2019، وعلى العموم فإن تمويل هذه الشعبة في إطار قرض التحدي يبقى ضعيفا مقارنة بعدد المحيطات الفلاحية المجزأة وعقود الامتياز المسلمة، وذلك بسبب توجه الفلاحين نحو القروض الممنوحة في إطار تدابير الإعانة (ANSEJ, CNAC) باعتبار أن مبلغ القرض حسب هذه الصيغة أكبر من مبلغ قرض التحدي من جهة، ومن جهة أخرى نسبة المساهمة الشخصية أقل من النسبة المطبقة في إطار قرض التحدي. (طاهر و مسكين ، 2023، الصفحات 68-69)

الفرع الثالث: الواردات والصادرات الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2015-2021)

أولا: الورادات الزراعية الجزائرية خلال الفترة 2015 -2021

يمثل الجدول التالي إحصائيات الورادات الزراعية الجزائرية خلال الفترة 2015 -2021

الجدول رقم (15): الواردات الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2015-2021)

السنوات	الواردات الزراعية (مليون دولار)	الواردات الكلية (مليون دولار)

2015	473621.7	5193459.7
2016	426650.7	5154776.8
2017	421943.9	5111297.6
2018	479325.9	5403233
2019	476311.1	5016837
2020	542977	4363653.1
2021	809381.3	5097464.3

المصدر: (مغيث و نور الدين بختة، 2024)، ص 52.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الواردات من المواد والسلع الفلاحية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2015 الى 2021 حيث انتقلت فيها من 473621.7 مليون دولار إلى 809381.3 مليون دولار ، ونلاحظ ان صادرات كانت في تذبذب مرة ترتفع و مرة تنخفض بنسب ملحوظة، حيث نلاحظ سنة 2016 إنخفضت بشكل ملحوظ وإنخفضت قيمتها إلى 426650.7 مليون دولار وواصلت إنخفاضها بشكل طفيف سنة 2017 وعادت للإرتفاع سنة 2018 ثم ثبتت، إلى غاية تسجيلها لأقل قيمة لها سنة 2020 حيث إنخفضت بشكل كبير جدا بقيمة 542977 مليون دولار، وإرتفعت قيمتها وسجلت أعلى قيمة لها سنة 2021 بـ 809381.3 مليون دولار.

ثانيا: الصادرات الزراعية الجزائرية خلال الفترة 2015 -2021

يمثل الجدول التالي إحصائيات الصادرات الزراعية الجزائرية خلال الفترة 2015 -2021

الجدول رقم (16): الصادرات الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2015-2021)

السنوات	الصادرات الزراعية (مليون دولار)	الصادرات الكلية
2015	5519	3537186.5
2016	6053.2	3277716.4
2017	8519.7	3928295.6
2018	11004.7	4889278.6

2019	11933.9	4271648.8
2020	13540.3	2846371.4
2021	19632.4	5474408.9

المصدر (مغيث و نور الدين بختة، 2024) ، ص 52.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الصادرات الزراعية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2015 الى 2021 حيث انتقلت فيها من 5519 مليون دولار إلى 19632.4 مليون دولار وهذا النمو كان بفضل سياسات الدعم المالي المقدمة من طرف الدولة في مجال الإستثمار الفلاحي، حيث أننا نلاحظ ان صادرات الزراعية إرتفت بصورة ثابتة حيث إنتقلت من 5519 مليون دولار سنة 2016 إلى 8519.7 مليون دولار سنة 2017، وفي سنة 2018 تزايدت بشكل ملحوظ حيث قدرت 11004.7 مليون دولار، ثم ثبتت و بقيت في ارتفاع إلى 11933.9 مليون دولار سنة 2019، إلى أن سجلت أعلى قيمة لها سنة 2021 حيث قدرت قيمتها 19632.4 مليون دولار، حيث إن زيادة كمية الإنتاج الفلاحي يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد من هذه السلع.

المبحث الثالث: تقييم السياسات الفلاحية في الجزائر

حاولت الجزائر إنعاش وتطوير القطاع الزراعي من خلال السياسات والبرامج التنموية التي سطرت من خلالها كل الإمكانات المتوفرة والثروات من أجل زيادة الإنتاجية من المنتجات والمواد الزراعية والغذائية قصد تحقيق الكفاية والتحرر من التبعية الغذائية، وفي هذا المبحث سنحاول تقييم هذه السياسات ومدى نجاعتها.

المطلب الأول: نقاط القوة والضعف، الفرص والتحديات

حسب دراسة قام بها خبراء اقتصاديون تحت رعاية وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، ومن خلالها قاموا بتحليل نقاط القوة والضعف، الفرص والتحديات التي تواجه الصناعات الغذائية والزراعية في ظل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، والتي سنتطرق إليها في هذا المطلب، وهي كالتالي: (بن سعيد و سعدي، 2022، الصفحات 86-87)

1. نقاط القوة:

- يتميز فرع الصناعات الغذائية بتعدد نشاطاته، ما ينعكس على تعدد فرص الاستثمار فيه.

- يساهم في تلبية الاحتياجات المباشرة والمستمرة من المنتجات الغذائية، يبعث إلى توسيع حجم الإنتاج في هذا الفرع من يوم إلى آخر.

- تميزت الإصلاحات الاقتصادية في هذا الفرع، بسياسات داعمة لخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

- التوزيع المتكافئ للمنتجات الغذائية في مختلف أنحاء الوطن.

- تقليص البطالة عن طريق جذب اليد العاملة إلى هذا القطاع.

- المخططين الوطنيين التنمية الفلاحية "PNDA " PNDAR " قاما بتدعيم الانطلاقة من جديد لهذا الفرع وعن طريق تدعيم صادرات المواد الزراعية.

2. نقاط الضعف:

- غياب التكامل بين القطاع الزراعي والصناعي، وخاصة فيما يخص نظام المعلومات بينهما. قلة وضعف مردودية الإنتاج، تؤدي إلى تغيير وجهة الاستثمارات الأجنبية.

- رداءة البنية التحتية الصناعية وضعف التكامل الوظيفي بين مختلف المؤسسات.

- غياب مقاييس ومعايير الجودة، وقلة المؤسسات التي تراعيها.

- سوء تسيير المخزون، وضعف سياسات التسويق إلى جانب غياب الرقابة.

- لا تزال عمليات التغليف والتعبئة بعيدة عن التكنولوجيا الحديثة، والتركيز على البلاستيك.

- القطاع العام غير متجدد، ويعتمد على التقنيات التقليدية مع غياب الأساليب التكنولوجية الحديثة والمؤهلة.

3.الفرص:

- هناك علاقة مباشرة مع المستهلك، وذلك عن طريق الأساليب الجديدة للتجارة والتوزيع.

- تطور أطراف السوق الخارجية، خاصة مع دول الإقليم.

- خلق فرص عمل من خلال مشاريع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- زيادة المنافسة في هذا الفرع تؤدي إلى زيادة الإبداع، الاختراع والجودة.

- مكانته ووضعيته ضمن النسيج الصناعي الجزائري تؤدي إلى تطوره المستمر. الطلب المتزايد على منتجات الصناعات الغذائية، والدور الكبير الذي يلعبه في تقليص المشكلة.

4 . التحديات:

- التبعية شبه الكلية للواردات من المواد الأولية.
- تغيرات مستويات الأسعار العالمية للغذاء، وما ميزها من أسعار خيالية يصعب التنبؤ بها.
- التأثير البالغ للضريبة الجمركية من المبلغ المصرح به.
- الأزمة المالية تسببت في نقص السيولة البنكية والمتداولة.
- خطورة تشويه صورة المؤسسة أمام المستهلك.
- الاحتكار القانوني لبعض مواد التحويل خاصة ذات الاستهلاك الواسع.

المطلب الثاني: تقييم القطاع الزراعي على الأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم وخاصة الدول النامية وذلك بسبب عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، ويعتبر هدفا أساسيا تسعى جميع دول العالم إلى تحقيقه، وأن هذا الهدف يساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في أي بلد، حيث تعتبر الزراعة المصدر الوحيد للأغذية الذي يمكن تعويضه، مهما بلغ الإنسان والدولة من تقدم ولذلك فإن تأخرها سوف يؤثر سلبا في القطاعات الأخرى. (مغيث و نور الدين بختة، 2024، صفحة 53)

الجدول رقم (17): معدل الإكتفاء الذاتي بالنسبة للمنتجات الزراعية الأساسية للفترة 2007-2015

البيان	الحبوب	القمح	البقوليات	الفواكه	الخضر
إنتاج 2007	3601.91	2318.96	50.07	2212.12	5524.28
المتاح للإستهلاك	10686.21	6944.64	190.80	2491.02	5536.93
نسبة الإكتفاء %	33.71	33.39	20.79	88.96	99.77
إنتاج 2012/2008	4075.78	2634.33	67.98	2636.01	8394.28
المتاح للإستهلاك	13218.94	8807.43	266.59	3022.43	8420.82
نسبة الإكتفاء %	30.83	29.91	25.50	87.21	99.68
إنتاج 2013	4912.23	3299.05	95.83	4231.63	11866.41

المتاح للإستهلاك	12413.41	8121.25	281.72	4548.83	11897.60
نسبة الإكتفاء %	39.57	40.62	34.02	93.03	99.74
إنتاج 2014	3435.23	2436.20	99.70	4205.10	12297.73
المتاح للإستهلاك	15865.74	9853.23	285.82	4673.83	12322.15
نسبة الإكتفاء %	21.65	24.72	32.78	89.97	99.80
إنتاج 2015	3760.95	2656.73	87.39	4323.11	12469.33
المتاح للإستهلاك	1758.07	11158.48	315.64	4735.24	12496.53
نسبة الإكتفاء %	21.39	23.81	27.69	91.30	99.78

المصدر: (مغيث و نور الدين بختة، 2024)، ص54.

ومن بيانات الجدول نلاحظ أن الجزائر استطاعت الاقتراب من تحقيق اكتفائها الذاتي في بعض المنتجات كالخضر والفواكه بنسب فاقت 90% على عكس المنتجات الأخرى، كالحبوب والقمح والبقوليات التي لم تصل نسبها إلى 50 طوال الفترة 2003-2015. ويعود تحقيق نسب هامة جدا من حيث الاكتفاء الذاتي بالنسبة للخضر والفواكه إلى اهتمام السلطات بهذا النوع من المنتجات من حيث التمويل والتنظيم والتسويق أيضا. (مغيث و نور الدين بختة، 2024، صفحة 55)

كما يجب التنويه أن الجزائر سنة 2021 حققت نسبة اكتفاء ذاتي مرتفعة في كل من الخضر، الفواكه، واللحوم والبيض، في حين كانت نسبة الاكتفاء الذاتي ضعيفة في مواد أخرى كالبقوليات وبعض المواد الغذائية الاخرى.

- الاكتفاء الذاتي من الحبوب

تعتبر الحبوب وخاصة مادة القمح الغذاء الاساسي والرئيسي للجزائريين اذ تدخل بشكل كبير في النظام الغذائي وتستهلك بكميات هائلة، تستورد 4 مليار دولار بمعدل 39.22%.

- الاكتفاء الذاتي من السكر: 800 مليون دولار بمعدل 10%

نظرا لان مادة السكر تتطلب مناخ خاص لزراعتها وهذا المناخ (المناخ الاستوائي وشبه الاستوائي) غير متوفر في الجزائر، فهذا يعني أن نسبة الاكتفاء منه 0 % وبالتالي نسبة الاعتماد على الاستراد 100% رغم أن الجزائر كانت تنتج الشمندر السكري في كل من خميس مليانة، سيق وقالمة خلال السبعينات والثمانينات.

- الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية: 800 مليون دولار بمعدل 10%

نفس الشيء بالنسبة للزيوت النباتية فمعدلات الاكتفاء الذاتي منخفضة جدا لكنها أفضل حالا نسبيا من السكر.

- الاكتفاء الذاتي من الحليب: 1 مليار دولار بمعدل 20.06%

يأتي الحليب في الدرجة الثانية بعد الحبوب من حيث الاهمية الغذائية إذ يعد هو الآخر مادة استراتيجية، ركزت الدولة عليها كثيرا محاولة منها لتحقيق الاكتفاء الذاتي منه وبذلت جهودا في هذا المجال. (طاهر و مسكين ، 2023، الصفحات 74-75)

المطلب الثالث: النتائج المستخلصة

طبقت الجزائر العديد من البرامج التنموية في القطاع الزراعي وسطرت جميع الإمكانيات لتمويلها وهذا من أجل تنويع المنتجات وتحقيق الامن والكفاية الغذائية خصوصاً في المواد الغذائية الأساسية، وفي هذا المطلب سنحاول إعطاء حوصلة لنتائج هذه البرامج ومدى نجاحها.

أولا: نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA لسنة 2000

كانت نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية متباينة، حيث تثبت الإحصائيات الخاصة بالإنتاج لفترة تنفيذ المخطط تطور الإنتاج في أغلب المحاصيل، حيث نمت الأهمية النسبية لتغطية الحاجات المحلية من السلع الزراعية والغذائية من 32% للفترة الممتدة من 1996 إلى 2000 ، لتصل 40 % للفترة الممتدة من 2000 إلى 2003.

إدماج أكثر من 300 ألف مستثمرة فلاحية ضمن مختلف برامجه، حيث أشارت وثيقة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (ديسمبر 2000) إلى أن المخطط سمح بتعبئة موارد مالية استفاد منها القطاع الزراعي بمختلف برامجه بلغت 164 مليار دينار جزائري، إضافة إلى ذلك فقد حقق القطاع الزراعي مساهمة بنسبة 11% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

كان مسطرا أن يؤدي تطبيق برنامج PNDA إلى تطوير الأراضي الجديدة 50% منها ستكون وظائف دائمة وحماية السهوب من التصحر (ستوفر حوالي مليوني هكتار)، من الصعب للغاية تأكيد أو نفي صحة هذه الإنجازات المعلن عنها فمن ناحية لم يتم نشر أي تقرير مرحلي شامل حتى الآن لتقييم النتائج الإيجابية أو السلبية للخطة، خاصة وأن البيانات في بداية الفترة (عام 2000) هي نفسها غير كاملة وغير موثقة ومن ناحية أخرى، قد يكون السابق لأوانه وضع حصيلة عامة فيما يتعلق ببرنامج غرس الأشجار، حيث أن أشجار الفاكهة لا تبدأ في الإنتاج إلا بعد فترة تتراوح من 3 سنوات لزراعة الكروم و 7 سنوات لزراعة الزيتون، وينطبق الشيء نفسه على المشاريع المتعلقة بإجراءات الحفاظ على موارد الأراضي والمياه. (مغيث و نور الدين بختة، 2024، صفحة 33)

الجدول رقم (18): نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2008

المؤشر/ السنوات	2000	2004	2008
القيمة المضافة في القطاع الفلاحي	24.13	34.2	37.09
القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي	8.87	9.9	6.68
الأراضي الزراعية	400210	411450	413090
إنتاج الحبوب (ألف طن)	62	53	46

المصدر: (مغيث و نور الدين بختة، 2024)، ص33.

ثانيا: نتائج مخطط التجديد الفلاحي والريفي وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2014

شهدت هاته الفترة تضاعف إنتاج القطاع الفلاحي خصوصا فرع الصناعات الغذائية حيث تضاعف انتاج الفرع بأكثر من 7 أضعاف عما كان سجله قبل بداية الألفية، حيث انتقلت القيمة المضافة من 7.05 مليار دج إلى 51.17 مليار دج والذي يمكنه تغطية حوالي 7.3% ، أي أنها تضاعفت بمرتين عما تم تسجيله خلال البرامج السابقة، باستثناء سنة 2008 والتي شهدت ارتفاع أسعار المنتجات والمواد في السوق الدولية شهدت بقية السنوات وتيرة متصاعدة.

نجحت سياسة التجديد الفلاحي والريفي في تحقيق العديد من الأهداف المسطرة وهي:

- تقليص نسب ناقصي التغذية لتصل إلى أقل من 5% من مجموع السكان ابتداء من سنة 2011 وعليه تمكنت الجزائر من تحقيق هدف الألفية الذي حددته منظمة الأغذية والزراعة.

- توفير 750 ألف منصب دائم سنة 2013 وفتح المجال أمام الأفراد من أجل الاستثمار في نشاطات غير فلاحية.

- شهد القطاع الفلاحي خلال 7 سنوات من تنفيذ برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2009-2015) معدل نمو وصل إلى 10.9% وهو أكبر من الهدف المسطر حيث تم تقديره بـ: 8.3%، فبعدما كانت قيمة الإنتاج الإجمالي للقطاع الفلاحي سنة 2001 حوالي 500 مليار دج تضاعفت هذه القيمة خلال الفترة 2015-2009 حيث سجلت 2900 مليار دج سنة 2015 (مغيث و نور الدين بختة، 2024، الصفحات 35-36).

ثانيا: نتائج مخطط الخماسي للإرشاد الفلاحي وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2014

لقد حقق القطاع الزراعي قفزة نوعية وكمية في الجزائر خاصة بعدة اعتماد الجزائر عدة برامج تنموية زراعية بداية بالبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية : PNDA (2001/2004) ثم البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR (2002/2009) ثم برنامج التجديد الفلاحي و الريفي (2009/2014) و المخطط الخماسي للإرشاد الفلاحي (2015/2019)، لكن رغم كل هذا الاهتمام القطاع نجد أن الأداء الزراعي لم يكن بنفس الأهداف المنتظرة فبالرغم أن بعض المنتجات الزراعية حققت اكتفاءاً ذاتيا كالخضر و البطاطا والفواكه و تحقيق قيمة مضافة للقطاع في الناتج المحلي الخام وتزايد في تطور الصادرات الزراعية بالنسب للواردات الزراعية إلا أن إنتاج الحبوب الذي يعتمد عليه الجزائريون كغذاء أساسي أول يبقى متأخر وتبقى الجزائر تستورد حوالي 70% من احتياجاتها وهذا ما يؤكد تبعيتها الغذائية للخارج وبعيدة عن تحقيق أمنها الغذائي فلابد من مراجعة سياسة الزراعة في الجزائر، من جانب شعبة اللحوم فقد كان لإنتاج اللحوم البيضاء دور كبير من توفير البروتين الحيواني في غذاء الجزائريين معوضا اللحوم الحمراء التي تبقى أسعارها مرتفعة بحيث لا تتناسب مع القدرة الشرائية للمواطن ، إلا أن شعبة الحليب يبقى يغطي انتاجها حوالي 75% من حاجيات السكان رغم أنها قادرة أن تحقق اكتفاء ذاتي لهذه السلعة الواسعة الاستهلاك، و من خلال هذه النتائج التي تحصلنا عليها من خلال هذه الدراسة سنقترح بعض التوصيات التي تكون ذات أهمية لما نراه من اهتمام من دول العالم بالأمن الغذائي خاصة بعد الأزمة الصحية كوفيد 19 وحرب روسيا وأكرانيا ونذكرها كما يلي:

- لابد من مراجعة المنظومة التمويلية للقطاع الزراعي من خلال تقليل فوائد البنوك لارتفاع عنصر المخاطرة في المجال الفلاحي.

- استحداث أجهزة مدعمة لفائدة الشباب متخصصة للاستثمار الزراعي.

- الاهتمام وتحفيز الفلاحين على التوجه الى نشاط الحبوب من خلال جعل ثمن الشراء مساوي لثمن الاستيراد وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي.

- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتوجه الى الصناعات الغذائية، والنشاطات ذات علاقة بالزراعة كالمخازن مجمعات التبريد والتسويق لتسهيل عملية التصدير لفائض المنتوجات الزراعية كالخضر والبطاطا والفواكه.

- ترشيد المستهلك نحو الإنتاج الوطني ومحاربة التبذير خاصة مادة الخبز التي مصدرها الحبوب لتخفيض فاتورة الاستيراد. (طير و بوزيد، 2023، الصفحات 568-569)

خلاصة الفصل:

من خلال تحليل الإستثمار في القطاع الفلاحي ودوره في تنشيط التجارة الخارجية خلال الفترة (2007-2024) ومن خلال الإحصائيات المتعلقة بقيمة الإنتاج والصادرات والواردات الزراعية الجزائرية ، تبين لنا أن الجزائر تزخر بإمكانيات هائلة تؤهلها لتطوير إنتاجها الفلاحي وتحقيق معدلات كبيرة في الصادرات الزراعية والغذائية، وعملت الجزائر من أجل تحقيق الكفاية الغذائية والأمن الغذائي عن طريق مجموعة من البرامج والسياسات التنموية وقد ساهمت هذه الأخيرة في الرفع من معدلات الإنتاج الزراعي حيث ساهمت في تحقيق الكفاية الغذائية في مجموعة من المنتجات الزراعية منها الخضر و البطاطا والفواكه...إلخ ، إلا أنها سجلت عجزاً في مجموعة أخرى مثل حصيلة إنتاج الحبوب كان مخيب وبنسب ضعيفة كونه الغذاء الأساسي للمجمتع الجزائري ونتيجة لهذا فإن حصيلة الواردات في هذه السلعة كبيرة جداً ويمثل تبعية غذائية وتعتمد الجزائر في سد هذا العجز على إستيراد أغلب المنتجات الغذائية من الخارج، مما يشكل عجز في الأمن الغذائي.

خاتمة

خاتمة

توصلت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الإستثمار في القطاع الزراعي على تنشيط التجارة الخارجية المتعلقة بالصادرات غير النفطية، حيث يُعد هذا القطاع مصدرًا رئيسيًا للتراكم الرأسمالي من خلال تحقيق فائض سوقي أكبر. ولتعزيز إسهامه في الاقتصاد الوطني، لا بد من الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية وفق أسس علمية لزيادة الإنتاجية، مما سيسهم في تقليل الاعتماد على الواردات الغذائية ورفع حصة الصادرات الزراعية.

1.إختبار الفرضيات:

- الاستثمار الفلاحي له تأثير كبير على الصادرات، لكن هذه العلاقة ليست تلقائية. تعمل الجزائر إلى استثمارات ذكية في الزراعة التصديرية والصناعة الغذائية وكذلك اصلاح السياسات التجارية لدعم المصدرين وبناء بنية تحتية لوجستية لنقل المنتجات بجودة عالية وهذا ما يأدي الى الزيادة في حجم الصادرات، وهنا نقول أن الفرضية الأولى صحيحة، القطاع الفلاحي أهم محركات الصادرات الغير النفطية في الجزائر.
- أظهرت الاحصائيات تحسن في بعض المجالات كبداية تصدير منتجات عضوية الى أسواق اوروبية و كذلك نمو صادرات كالتمور و من ناحية أخرى انشاء صندوق ضمان الصادرات لدعم المصدرين الصغار و القانون -21 22 لعام 2022 لتشجيع الاستثمار في الزراعة التصديرية، اذن يمكن نفي الفرضية الثانية لوجود مساهمة و ان كانت ليس بكبيرة .
- ان مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني شهدت تحسن بشكل ملحوظ نتيجة برامج الدعم المقدمة من طرف الحكومة لترقية هذا القطاع، و هذا من الزيادة التي سجلها القطاع الفلاحة في تطور الناتج المحلي الاجمالي و هذا ما ينفي الفرضية الثالثة.

2.النتائج النظرية:

- ركزت الجزائر على الاستثمار في القطاع الزراعي كبديل استراتيجي عن المحروقات، حيث بذلت جهودًا كبيرة خلال العقدين الماضيين.

- رغم جهود الدولة الجزائرية لتنشيط القطاع الفلاحي لم تحقق الأهداف المرجوة في تحقيق الاكتفاء الذاتي المستقر، وهذا بسبب ضعف الاستثمارات المحلية والأجنبية في المجال الزراعي.

– يعود سبب فشل السياسة الفلاحية الجزائرية إلى عدم ملاءمة مناخ الاستثمار، الذي يعاني من عدم الاستقرار الإداري والمشاكل المالية والبنكية، رغم امتلاك الجزائر إمكانيات كبيرة تتيح لها أن تكون من الدول الرائدة في الإنتاج الزراعي.

– صاغت الدولة الجزائرية قوانين جديدة للاستثمار من أجل تحسين البيئة الاستثمارية، وجعلها أكثر جذبًا وفعالية، مما سينعكس إيجابًا على زيادة الإنتاج المحلي وتقليل فاتورة الواردات الغذائية. وبالتالي يمكن للجزائر أن تحقق أمنًا غذائيًا أكثر استقرارًا، وتعزيز مكانتها كدولة مصدرة للمنتجات الزراعية.

3.التوصيات:

من خلال البحث و الدراسة التي قمت بها يمكن ان اقدم التوصيات التالية:

– تطوير صناعة المواد الغذائية والحرف التقليدية المرتبطة بالقطاع الزراعي.

– تعزيز الدعم العلمي والتقني للمزارعين والمنتجين.

– تحسين تنظيم عمليات الإنتاج والتسويق الزراعي.

– إعادة هيكلة سياسات الدعم الحكومي لضمان كفاءة أكبر.

– تحسين المناخ الاستثماري من خلال تبسيط الإجراءات وتقديم إعفاءات ضريبية وتمويل مسير للمشاريع التصديرية.

– تطوير البنية التحتية عن طريق تحديث شبكات النقل والتخزين المبرد وإنشاء مناطق فلاحية متكاملة.

– رفع جودة المنتجات باعتماد معايير دولية مع تطوير وحدات التصنيع الغذائية.

– فتح الأسواق الخارجية بالتركيز على الأسواق الإفريقية والأوروبية ودعم إنشاء علامة تجارية وطنية.

– دعم البحث والابتكار باستخدام التقنيات الحديثة بالإضافة إلى تطوير أصناف زراعية جديدة.

– تأهيل الكوادر عن طريق برمجة برامج تدريب متخصصة بالإستعانة بشراكات مع الخبرات الدولية.

– تسهيل التمويل عن طريق صندوق ضمان للمصدرين من أجل التأمين ضد المخاطر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المقالات

1. أمبرة بحري، واكرام مرعوش. (2021). واقع التجارة الخارجية في الجزائر وتأثرها بأسعار الصرف. المجلد 5(العدد 1). مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية.

2. بحري بسمة. (2018). ترقية صادرات القطاع الزراعي في الجزائر بين الفرص والتحديات. (العدد 3). مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية.

3. جميلة كريوج، وليلى اللحياني. (2022). الإستثمار الفلاحي في الجزائر بين رهان التنمية الاقتصادية وتحديات الواقع. المجلد 59(العدد 4). المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية.

4. حبيب الرحمان غانس، واحميدة عبيد. (2023). التجارة الخارجية ودورها الفعال في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر. المجلد 8(العدد 3). مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية.

5. سعاد مزلف، والطاهر شلحي. (2020). قياس أثر الإستثمار الفلاحي من خلال تحفيز العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) بإستخدام نموذج ARDL. المجلد 6 (العدد 1). مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية.

6. ضريف زهير ، و مريم ياحي. (2024). دور عقود الإمتياز كآلية لتحقيق الإستثمار الفلاحي المستدام في الجزائر . المجلد 16(العدد 1). مجلة الإجتهاد القضائي، جامعة بسكرة.

7. عبد الكريم بن رمضان، و ميهوب نوي. (2024). الرقمنة كآلية لتطوير الإستثمار في القطاع الفلاحي في القانون الجزائري . المجلد8(العدد 2). المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية.

8. عبد الكريم زيتوني ، و أحمد بديار. (2022). أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على حجم التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 (دراسة قياسية بإستخدام نموذج ARDL). المجلد 12(العدد 1). مجلة الإستراتيجية والتنمية.

9. فريدة عيادي. (2020). دور الإستثمار الفلاحي في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الجزائر (واقع وآفاق). المجلد 57(العدد 4). المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والإقتصادية.

10. مُحَمَّد أمين بن معطي، إلياس حفيظ، و علي حمزة . (2023). قراءة تحليلية لدور حجم التجارة الخارجية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2001-2021. المجلد 9(العدد 2). مجلة البشائر الاقتصادية.

11. مُحَمَّد طير، و السايح بوزيد. (2023). أثر برامج الدعم التنموية على القطاع الزراعي والأمن الغذائي في الجزائر. *المجلد 6(العدد 1)*. مجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة.

12. مراد محبوب، و معمر طرايش. (2020). دور الإستثمارات الأجنبية في دعم القطاع الفلاحي بالجزائر دراسة حالة في الفرص والتحديات. *المجلد 9(العدد 5)*. مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية.

13. منيرة سعيج، و مراد محفوظ. (2017). البرامج التنموية والسياسات الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017. *المجلد 7(العدد 8)*. مجلة الإبداع.

14. نصيرة قلادي، و رابح ديلمي. (2023). إستغلال باب التجارة الخارجية كمنفذ لتهريب العملة الصعبة (دراسة حالة الجزائر). المجلد 16(العدد ديسمبر2023). مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية.

15. الهادي لرباع، وطارق يلولي. (2022). دور تحرير التجارة الخارجية في الرفع من تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر (الفترة ما بين 1992-2017). المجلد 12(العدد 1). مجلة الاقتصاد الصناعي.

16. وهيبة سراج، وأسماء ناويس. (2022). دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الفلاحي بولاية الشلف. المجلد 18(العدد 29). مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا.

ثانيا: المذكرات والرسائل والأطروحات الجامعية

17. إسحاق بادة. (2015). تقنيات الدفع ودورها في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت (مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.

18. آمال عبة . (2017). إنعكاسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة حالة الجزائر الفترة 2000-2015 (مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وإقتصاد دولي) . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.

19. سعاد خزاني. (2018). دور الجهاز المصرفي في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر (مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص لإقتصاد دولي). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.

20. شهرزاد حاسي . (2019). دور التحفيزات الضريبية في ترقية الإستثمار الفلاحي -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار الجزائر- (مذكرة في العلوم التجارية). معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تسمسيلت.

21. عبد الرحيم مزهودي . (2018). أثر تحرير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر (مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية). جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

22. عز الدين سمير . (2018). دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

23. فاطنة لمعلم، و عبير بن كازة. (2023). الإستثمار الفلاحي في الجزائر (مذكرة ماستر في الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون مؤسسات إقتصادية) . كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أدرار.

24. لينا صولي. (2015). أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الزراعي في الدول العربية مع دراسة حالة الجزائر (مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.

25. مُحَمَّد إسماعيل تومي. (2023). دور الإستثمار الفلاحي في تنويع الصادرات - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2020- (مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية) . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.

26. مُحَمَّد غردي . (2012). القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية) . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

27. مسعود بن جواد . (2022). دور البنوك في تمويل الإستثمارات الفلاحية واثره على التنمية المحلية بولاية ميلة (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك) . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

28. مصطفى سهيلة . (2017). الإستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا (أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال وتجارة دولية). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف.

29. مولاي عبدالمالك بن هيبه ، و مُحَمَّد لمين ابليله . (2021). دعم الإستثمار الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر –دراسة حالة ولاية أدرار –(مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار.

30. نورالإيمان بكي ، و سمية عويشات. (2023). دراسة تحليلية قياسية للتجارة الخارجية وأثرها على الإقتصاد الجزائري خلال فترة 1990-2021 (مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة.

31. نورة مقدود . (2015). تقييم دور البنوك التجارية في تمويل الإستثمار الفلاحي (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بحمام الضلعة خلال الفترة (2008-2014)) (مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات البنوك والتمويل). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة.

32. حليمة بن سعيد، و مصطفى سعدي. (2022). واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2018 (مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاديات العمل). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت.

33. حنان جديلي، و فتيحة منال عيس. (2024). نحو تعزيز الامن الغذائي من خلال دعم الفلاحة في الجنوب الجزائري (مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد نقدي وبنكي). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت.

34. حنان علوي . (2020). دور البنوك التجارية في تمويل وتوجيه إستثمارات القطاع الفلاحي في الجزائر (مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد نقدي وبنكي). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.

35. حنان مروني، و بن يحي عدة. (2017). الإصلاحات الزراعية ومسألة تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر (مذكرة ماستر). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت.

36. رشيدة مغيث، و ياسمين نور الدين بختة. (2024). دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات وتحفيز النمو الإقتصادي حالة الجزائر (مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد نقدي وبنكي). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت.

37. فتحي بوبابوري، و مُحَمَّد أمين بن عبوشة. (2023). مساهمة المؤسسات الناشئة في تطوير القطاع الفلاحي (مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت.

38. فواز كمال سعيداني، و عبد الرحمان براهيمي. (2019). قراءة في مدى مساهمة القطاع الزراعي في تنمية وتطوير الإقتصاد الجزائري في الفترة 2010-2018 دراسة حالة ولاية تيارت (مذكرة ماستر في العلوم الّإقتصادية تخصص إقتصاديات العمل). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت.

39. نسمة بوعرارة، و حنان قريشي. (2015). دور الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر دراسة حالة ملبنة سيدي خالد ومطاحن مهدية تيارت (مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد وتنمية). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت.

40. هداية نصيرة طاهر ، و عائشة مسكين . (2023). دور البنوك في تمويل المشاريع الفلاحية في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت(مذكرة ماستر في العلوم المالية تخصص مالية وبنوك). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت.

41. هوارية عباس. (2017). السياسات الزراعية ودورها في القضاء على التبعية الزراعية في الجزائر من سنة 2000 إلى 2014 (مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص إقتصاد وتنمية). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت.

42. يونس صاحب. (2015). السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة مواد غذائية أساسية 2014-2000 (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص السياسات العامة). كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر-بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

بسكرة في: 2025/05/27

إذن بالإيداع

أنا الممضي أسفله الأستاذ: حوحو فطوم

الرتبـــة: استاذ محاضر أ

قسم الارتباط: قسم العلوم التجارية

أستاذ مشرف على مذكرة ماستر الطالب:

1. طوير زكرياء

الشعبة: العلوم التجارية

التخصـــص: مالية وتجارة دولية

بعنـــوان: دور الاستثمار الفلاحي في تنشيط التجارة الخارجية دراسة مقارنة حالة الجزائر بين الفترتين 2007-2025

ارخص بإيداع المذكرة المذكورة.

إمضاء الاستاذ المشرف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في 27 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): علوي ذكرياء ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث: طالبة .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 210853385 والصادرة بتاريخ: 2024-05-15 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد: علوم اقتصادية وتجارية قسم: علوم تجارية .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: دور الاستثمار الفلاحي في تنشيط التجارة الخارجية ..... دراسة حالة ماستر .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 26 ماي 2025

توقيع المعني (ة)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner